

كتاب نزهة النفوس في بيان المعاملة بالفلوس

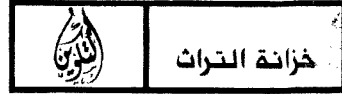
للشيخ الإمام العلامة العمدة الفهامة
شهاب الدين أبو العباس أحمد
ابن الهائم

تحقيق وضبط وتعليق
أ. د. شكران خريوطلي

تقديم
أ. د. سهيل زكار

كتاب نزهة النفوس

في بيان المعاملة بالفلوس



**كتاب نزهة النفوس
في بيان المعاملة بالفلوس**

للشيخ الإمام العلامة العمدة الفهامة
شهاب الدين أبو العباس أحمد
ابن الهائم

© جميع الحقوق محفوظة
2007



للتأليف والترجمة والنشر

دمشق - حلبوني

تلفاكس 2236468 جوال 094330989

ص . ب : 11418

taakwen@yahoo.com

تقديم

أ.د. سهيل زكار

وصل المماليك إلى السلطة في مصر، إثر انتصارهم على الصليبيين الذين قادهم الملك الفرنسي لويس التاسع في معركة المنصورة سنة ٦٤٨هـ / ١٢٥٠م، وبعد شيء من القلاقل التي تصاحب دوماً الانتقال من سلطة إلى أخرى، أمسك المماليك بزمام الأمور في القاهرة، وواجهوا كثيراً من التحديات الكبيرة، فكان أن نجحوا فيما نجحوا فيه حماية مصر من الغزو المغولي، وتحرير بلاد الشام بعد معركة عين جالوت سنة ٦٥٨هـ / ١٢٦٠م، وكان لمعركة عين جالوت نتائج واسعة، كان منها إعادة الوحدة بين بر الشام والديار المصرية، وحماية الشام من مخاطر الحملات المغولية الكبرى من معركة حمص سنة ٦٨٠هـ / ١٢٨١م إلى معركة شقحب في أحواز دمشق سنة ٧٠١هـ / ١٣٠٢م، وكان المغول قد عقدوا أحلافاً مع الصليبيين المحتلين لأجزاء غالية من بلاد الشام، ومع الدول الأوربية والبابوية، وأرمن كيليكية، والحكم

الصلبي في قبرص، ونجح المماليك في تحرير الأرض المحتلة، وطرد الصليبيين في سنة ٦٩٢هـ / ١٢٩١م، وإحباط مشروع الاستيطان الصليبي الاستعماري بعد قرنين من الزمن.

لا أريد الحديث عن أصل المماليك على أهمية ذلك، بل أريد الإيضاح أن النشاط المملوكي كانت له نفقات عالية جداً، واستطاع المماليك تأمين الموارد، اعتماداً على إدارة عربية أصيلة ناجحة، وعلى موارد التجارة، ولاسيما ما عرف باسم تجارة الكارم (تجار التوابل).

وفي أثناء النشاط المملوكي ضد الصليبيين، ومع التحالف الصليبي المغولي أصدرت البابوية مراسيم عديدة حظرت فيها التجارة مع سلطنة المماليك، وسعت الجمهوريات التجارية الإيطالية إلى التملص من ذلك، لكن كانت هناك قبرص الصليبية وسياساتها التجارية والعسكرية، ومن قبرص انطلق فرسان الإسبتارية فاحتلوا رودس لتحقيق غاية الحظر التجاري ضد السلطنة المملوكية...

وعلى الرغم من كل هذه الجهود لم ينجح الحصار الإقتصادي، لكن السلطنة المملوكية أخذت تعاني من أزمات داخلية خطيرة، وصراعات على السلطة مدمرة بعد وفاة الناصر محمد بن قلاوون سنة ٧٤١هـ / ١٣٤٠م، ومع هذه

الصراعات تعرضت بلاد الشام ومصر إلى طاعون الموت الأسود سنة ٧٤٨هـ / ١٣٤٧م ففقدت البلاد حوالي ثلث سكانها، ووصف المقرئزي ذلك بقوله:

«وكان يموت بالقاهرة ومصر ما بين عشرة آلاف إلى خمسة ألف إلى عشرين ألف نفس في كل يوم، وعملت الناس التوابيت والدكن لتفصيل الموتى للسبيل بغير أجره وحمل أكثر الموتى على ألواح الخشب وعلى السلالم والأبواب، وحفرت الحفائر وألقوا فيها، وكانت الحفرة يدفن فيها الثلاثون والأربعون وأكثر، وكان بالطاعون يبصق الإنسان دماً ثم يصيح ويموت، وعم مع ذلك الغلاء الدنيا جميعاً.

ولم يكن هذا الوباء كما عهد في إقليم دون إقليم، بل عم أقاليم الأرض شرقاً وغرباً وشمالاً وجنوباً جميع أجناس بني آدم وغيرهم، حتى حيتان البحر، وطير السماء، ووحش البر». وتتابع الكوارث فلقد استمر الطاعون الأسود أكثر من ثلاث سنوات، وشهدت البلاد اثني عشر طاعوناً فيما بين ١٤١٦ - ١٥١٣م، وأخذ التضخم النقدي يزداد سوءاً، وتعاظم التلاعب بمعيار الذهب والفضة، وكثر استخدام الفلوس من النحاس والرصاص في أجواء فوضوية ففي عام الطاعون الأسود قال المقرئزي: «وفيه توقفت الأحوال بالقاهرة ومصر،

وغلقت أكثر الحوانيت بسبب زغل الفلوس بالرصاص والنحاس»، وانتشر "الفساد" في عامة أرض مصر والشام من كثرة النفاق وقطع الطريق".

وعلى الرغم من هذا كله حافظت السلطنة المملوكية على بعض من تماسكها إلى أبعد الحدود، وخاضت صراعاً مريباً ضد حكام قبرص الصليبية الذين حاولوا احتلال بعض موانئ آسيا الصغرى (أضاليا مثلاً) واهتموا كثيراً بجعل ميناء إياس سوقاً حرة للأوروبيين، ثم وصلت الأمور أقصى حدودها بمهاجمة الملك بطرس الأول لوزنان الاسكندرية سنة ٧٦٨هـ/١٣٦٥م بمباركة ومساعدة من البابوية وملوك أوروبا الغربية، ولقد اجتاح بطرس الاسكندرية وألحق بها دماراً مريعاً حتى يعطل دورها الاقتصادي، وأعقب ذلك بغارات على السواحل الشامية خاصة ضد طرابلس.

وازدادت الأحوال تدهوراً، وبات حكم المماليك البحرية قاب قوسين أو أدنى من السقوط ليحل محله حكم المماليك الجراكسة منذ العام ٧٤٨هـ/١٢٨٢م، وتعاظم في الوقت نفسه نشاط القوى الإسلامية في آسيا الصغرى، وخاصة الدولة العثمانية وذو القادر، والقرامالي.

ووجدت الإدارة المملوكية نفسها عاجزة مالياً وعسكرياً عن مواجهة هذه الأزمات والتحديات وعن مواكبة التطورات في السياسة والتسليح، فزادت من التلاعب بمعايير الذهب والفضة، مع إسراف فوضوي في استخدام أنواع كثيرة من الفلوس، فأصبحت أزمات التضخم النقدي خانقة، وجاء الغزو التيموري المدمر لبلاد الشام في مطلع القرن الخامس عشر.

وسعى بعض السلاطين للخروج من الأزمات، وتصدى عدد من العلماء لقضايا التضخم مثلما فعل المقرئزي، وكما فعل أحمد بن الهائم في تصنيفه لرسالة حملت عنوان «نزهة النفوس في بيان المعاملة بالفلوس» وهي الرسالة التي أقدم اليوم لها.

وكانت آفاق المقرئزي الإدارية والاجتماعية والسياسية واسعة جداً، ولذلك عدت مقارباته لقضايا التضخم النقدي عالية الأهمية، ومهم أيضاً العرض الذي قدمه ابن الهائم، وإن اختلفت عن المقرئزي، حيث تعامل مع القضية من الوجهة الشرعية والقانونية، ومن هذه الرسالة يمكن استخراج أمور على درجة عالية من الأهمية حول أزمات استخدام الفلوس وخاصة في القدس، وإن كانت نيابة صغيرة لكن كان لها أهمية كبيرة لمكانتها الدينية، وللأعداد الكبيرة من الحجاج المسلمين وغير المسلمين الذين كانوا يقصدونها.

هذا وعملت الدكتوراة شكران خريوطلي عملاً علمياً جاداً
في سبيل تحقيق هذه الرسالة المهمة، وضبطت نصها، وعرفت
بما لزم التعريف به، وقدمت لعملها بمقدمة لها مكانتها، راجياً
من الله تعالى لها السداد، ومزيد من النجاح والتوفيق.
والحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على النبي
المصطفى وعلى آله وأصحابه أجمعين.

دمشق ٢٠٠٧/٣/٣م

لَنَا وَبِزُهْدَةِ النَّفْسِ
 فِي بَيَانِ الْحَاكِمَةِ بِالْفُلُوسِ الشَّيْخِ
 الْإِمَامِ الْعَالِمِ الْعَلَّامَةِ الْعَمَّةِ
 الْمُتَمَنِّاةِ شَهَابِ الدِّينِ
 أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدَ بْنَ
 الْعَبَّاسِ نَفَقَاتِ
 تَعَالَى بِرُكَاثِهِ
 وَأَقْلَوْعَاتِهِ
 مِنْ مَخَالِجِ الْوَلَدِ
 آمِينَ
 الْفَرَزْدَقِ



ورقة العنوان

انه من حب الشافعي نزل من حب الشافعية وما انصفوا اعلمهم ولم يعلم حقو
 متفق من علم انه لا يسوغ اتباعهم فيه فليس من نسبهم اليه كان الظاهر بين
 انصارهم انه قال بانه من هذا الفرقة الذي اوردناه مخاف في حصول الغرض من
 هو باقية المسخا ووقلمه المثلان والحمد لله
 ١ اولوا ولحقوا بها كما هي الحال
 ٢ من يحبها من وتعالى الفوز بان موت
 ٣ قلنا لا سلام بحكمه محمد خير
 ٤ الا انما قلتم افضل الملة
 ٥ وان كان لا لا وهو على ما
 ٦ ومحمد السخنة
 ٧ والقرآن الكريم
 ٨ الحمد لله
 ٩ الحمد لله
 ١٠ الحمد لله
 ١١ الحمد لله
 ١٢ الحمد لله
 ١٣ الحمد لله
 ١٤ الحمد لله
 ١٥ الحمد لله
 ١٦ الحمد لله
 ١٧ الحمد لله
 ١٨ الحمد لله
 ١٩ الحمد لله
 ٢٠ الحمد لله
 ٢١ الحمد لله
 ٢٢ الحمد لله
 ٢٣ الحمد لله
 ٢٤ الحمد لله
 ٢٥ الحمد لله
 ٢٦ الحمد لله
 ٢٧ الحمد لله
 ٢٨ الحمد لله
 ٢٩ الحمد لله
 ٣٠ الحمد لله
 ٣١ الحمد لله
 ٣٢ الحمد لله
 ٣٣ الحمد لله
 ٣٤ الحمد لله
 ٣٥ الحمد لله
 ٣٦ الحمد لله
 ٣٧ الحمد لله
 ٣٨ الحمد لله
 ٣٩ الحمد لله
 ٤٠ الحمد لله
 ٤١ الحمد لله
 ٤٢ الحمد لله
 ٤٣ الحمد لله
 ٤٤ الحمد لله
 ٤٥ الحمد لله
 ٤٦ الحمد لله
 ٤٧ الحمد لله
 ٤٨ الحمد لله
 ٤٩ الحمد لله
 ٥٠ الحمد لله
 ٥١ الحمد لله
 ٥٢ الحمد لله
 ٥٣ الحمد لله
 ٥٤ الحمد لله
 ٥٥ الحمد لله
 ٥٦ الحمد لله
 ٥٧ الحمد لله
 ٥٨ الحمد لله
 ٥٩ الحمد لله
 ٦٠ الحمد لله
 ٦١ الحمد لله
 ٦٢ الحمد لله
 ٦٣ الحمد لله
 ٦٤ الحمد لله
 ٦٥ الحمد لله
 ٦٦ الحمد لله
 ٦٧ الحمد لله
 ٦٨ الحمد لله
 ٦٩ الحمد لله
 ٧٠ الحمد لله
 ٧١ الحمد لله
 ٧٢ الحمد لله
 ٧٣ الحمد لله
 ٧٤ الحمد لله
 ٧٥ الحمد لله
 ٧٦ الحمد لله
 ٧٧ الحمد لله
 ٧٨ الحمد لله
 ٧٩ الحمد لله
 ٨٠ الحمد لله
 ٨١ الحمد لله
 ٨٢ الحمد لله
 ٨٣ الحمد لله
 ٨٤ الحمد لله
 ٨٥ الحمد لله
 ٨٦ الحمد لله
 ٨٧ الحمد لله
 ٨٨ الحمد لله
 ٨٩ الحمد لله
 ٩٠ الحمد لله
 ٩١ الحمد لله
 ٩٢ الحمد لله
 ٩٣ الحمد لله
 ٩٤ الحمد لله
 ٩٥ الحمد لله
 ٩٦ الحمد لله
 ٩٧ الحمد لله
 ٩٨ الحمد لله
 ٩٩ الحمد لله
 ١٠٠ الحمد لله

الورقة الأخيرة

مقدمة : دراسة المخطوط:

النقود هي الوسيلة التي تقاس بها كل السلع والجهود ، فقد كانت ولا تزال واسطة للمبادلة ، ونظراً لأهميتها فقد شغلت الإنسان بمشكلاتها وسياستها ، وأثرت إدارتها في حياته ومعاشه. فبعد أن انتقل تعامل البيع والشراء من مبادلة المقايضة إلى المبادلة بتوسيط النقود ازداد النشاط التجاري بين الأفراد وازدادت أهميتها بوصفها المؤشر للعمليات الاقتصادية المختلفة ، فالإنتاج يعبر عنه بالوحدات النقدية ، ودخول الأفراد وإيرادات الدولة ومؤسساتها والمصروفات إنما تقاس بالنقود ، وهي الوسيلة التي يحقق الإنسان من خلالها احتياجاته وضرورياته ، فأصبحت بهذا ضرورة من ضروريات أي مجتمع^(١).

والرائج استخدام العرب قبل الإسلام وبعده بقليل الدينار الذهبي البيزنطي ، والدرهم الفضي الساساني ، والحميري اليمني^(٢) ، كما عرفوا الفلوس ، وتعاملوا بهذه النقود وزناً لا عدداً فكان وزن الدينار الواحد هو وزن المثقال. وكان وزن الدرهم هو وزن الدرهم الشرعي ، وكانت النسبة بين الوزنين سبعة إلى عشرة أي أن كل سبعة مثاقيل من الذهب تزن عشرة دراهم من الفضة وكذلك العكس^(٣).

والجدير بالذكر أنهم كانوا يطلقون على الذهب والفضة غير المضروبة لفظة تبر، للتفرقة بينه وبين العملة المتداولة أو المسكوكة^(٤)، وقد اهتمت الشريعة الإسلامية بالنقود لما لها من أهمية كبيرة في المجتمع ولارتباطها بالمعاملات الشرعية والفقهية، كالخراج، والزكاة، والصدقات والعقود، والأوقاف، والديات، وبعض العقوبات والحدود، ولاشك تمثل هذا الاهتمام بتحديد أوزان النقود، وضبط عيارها، وتنظيم التعامل بها، ومبادلاتها وما يرتبط بها من واجبات وحقوق شرعية^(٥)، وفي الوقت نفسه حدثت تجاوزات اقتصادية كبيرة لروح الشريعة الإسلامية وقف الفقهاء منها موقف الناقد والمقوم وهكذا تجمع مع الأيام لدى المسلمين تراث تشريعي اقتصادي كبير، ومع قيام حركة جمع التراث الإسلامي والعربي، وتدوينه نالت المواد المتعلقة بالجوانب الاقتصادية حظها، وصنفت أبواب خاصة في داخل المدونات من كتب الحديث وسواها، ومع قيام مدارس التشريع الإسلامية في القرن الثاني الهجري وما رافق ذلك من تحولات اقتصادية اهتم بعض المحدثين والفقهاء من هذه المدارس بالجوانب المتعلقة بالحياة الاقتصادية ككل أو جزء، وهكذا جاء إلى الوجود كتب الخراج والأموال مثل خراج يحيى بن آدم القرشي،

وخراج أبي يوسف، والأموال لأبي عبيد القاسم بن سلام والأموال لحميد بن زنجويه، والصيغة العامة التي اتسمت هذه الكتب بها هي سمة مصنفات الحديث، ورواية الآثار، وارتبطت بالمواضيع الجبائية للدولة، ولهذا نجد الحاجة كانت قائمة للتصنيف في ميادين الاقتصاد العامة ذات المساس بحياة الناس بشكل عام.

وتطور الأمر من النواحي الاقتصادية وقاد بالضرورة إلى محاولات عديدة لسك العملة، وبذلك ابتداء من العصر الراشدي^(٦). وصلت هذه المحاولات العديدة في النهاية إلى الإصلاح النقدي الكامل الذي حدث في عهد الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان، وكانت أول دار لسك النقود الإسلامية الفضية تلك التي أنشأها والي العراق الحجاج بن يوسف الثقفي، بأمر من الخليفة عبد الملك بن مروان^(٧) عام ٦٧٧ هـ / ٦٩٦ م.

كان ضرب عبد الملك للنقود ضرورة حتمية ليجد لدولته الاستقرار السياسي والاقتصادي، واستمر ذلك طيلة العصر الأموي فلم تتوسع الدولة الأموية في إنشاء دور الضرب فجاءت نقودها على أفضل عيار^(٨).

وما أن حل العصر العباسي حتى كثرت دور الضرب، ومنح العباسيون أقاليم الدولة المترامية الأطراف الحق في إنشاء دور لسك النقود، وقد ترتب على هذا التوسع الكبير أحياناً تدهور جودة النقود الإسلامية، وتفشي زيفها^(٩). مما كان له عواقب وخيمة على الأوضاع الاقتصادية عامة، والنقدية بشكل خاص.

فتعددت العملات، وكثرت أنواعها مما أضعف السيطرة عليها عن طريق مركز الدولة.

ولعل التغيرات التي تعرض لها النظام النقدي كانت انعكاساً للوضع السياسي وما حدث فيه من اضطرابات، وتقلبات سريعة ودائمة، وقد تمثلت بظاهرتين الأولى كثرة الإصدارات النقدية والثانية تنوع تلك الإصدارات بشكل ملفت خلال مدة قصيرة^(١٠).

يضاف إلى العوامل السياسية، العوامل الاقتصادية ومنها الربح المادي الذي كانت تجنيه الدولة، ويجنيه السلاطين، وكبار رجال الدولة، من إصدار العملات لمواجهة ازدياد الحركة التجارية ونشاطها. الأمر الذي دعا إلى ضرورة توفير كميات كافية من تلك العملات للقيام بالمهمة الاقتصادية لها خلال المعاملات المالية المختلفة^(١١).

وظهر أثر هذا العامل بوضوح في عدة عصور، لكن لعل أوضحها عصر المماليك، خاصة في العصر الجركسي حيث قام سلاطين المماليك الجراكسة بعدة محاولات من هذا القبيل بدءاً من عهد السلطان الناصر فرج بن برقوق وانتهاءً بعهد السلطان الأشرف برسبائي^(١٢).

وقد زادت تلك الأطماع المادية وازداد فساد النقود الأمر الذي أدى إلى تدهور الوضع النقدي في الدولة، وبالتالي تدهور أوضاعها الاقتصادية، وأخيراً التنافس الحاد بين العملات المملوكية والعملات الأخرى المعاصرة لها التي امتازت بقدرتها على المنافسة ثم السيطرة على عمليات التداول فخرجت بذلك العملات المملوكية من مناطق واسعة سلف وأن انتشرت فيها، ومن مراكز تجارية كان التعامل النقدي لا يتم إلا بها، وحلت محلها النقود الأوربية لتقوم بالمهمة بعد أن ضعفت الثقة بالعملات المملوكية.

والجدير بالذكر أن المقرئزي ٨٤٥هـ/١٤٤٢م أشار إلى هذا الموضوع في كتابه (شذور العقود) فقد تحدث عن أنواع النقود وأوزانها، وتاريخ ضربها في عصر بني أمية، ثم اختتمه بفصلٍ عن نقود مصر منذ الفتح العربي حتى عهد السلطان المؤيد شيخ بحيث تناول النقود في العصر الطولوني والفاطمي

والأيوبي والمملوكي، وذكر مبادئ اقتصادية جديدة لم تفقد قيمتها حتى يومنا هذا، حينما ذكر اختفاء النقود الجيدة من الذهب والفضة أمام النقود الرديئة من الفلوس التي تداولت تداولاً واسعاً وأصبح لها قوة إبراء عوضاً عن الذهب والفضة وهذا القانون اقتصادي يُعرف بقانون جريشام^(١٣). سارت عليه السكة المصرية بكل دقة في مختلف عصورها التاريخية، وقد كتب هذا المؤلف في الحقبة بين ٨١٨هـ/١٤١٥م، ٨٢٤هـ/١٤٢٠م.

وتناول المقرئ أيضاً في كتابه (إغاثة الأمة بكشف الغمة) القيم النقدية وأسعار المبادلة، والكتاب عرض اقتصادي لما اجتازته مصر من محن الغلاء منذ الطوفان إلى عصر المقرئ. وهو يحتوي كذلك على فصل تحدث فيه المؤلف عن أسباب هذه المحن وأوجزها في:

- ١ - ولاية الخطط السلطانية والمناصب الدينية بالرشوة فتولاها الجهلاء والمفسدون.
- ٢ - غلاء إيجار الأتبان، وزيادة نفقات الحرث والبذر والحصاد على ما تغله الأراضي.
- ٣ - رواج الفلوس، وكانت نقداً قليل القيمة، على حين رأى المقرئ أن سلامة النقد إنما تركز على الذهب والفضة.

ثم تحدث عن طوائف المجتمع بإسهاب وشرح مستويات الأسعار في عصره، وخاصة أسعار المواد الغذائية وتقلباتها، وأثر هذه التقلبات في مختلف فئات المجتمع ثم وصف ما رآه من علاج لهذه الأحوال الاقتصادية^(١٤).

وأورد ابن حجر العسقلاني ٨٥٢هـ/١٤٤٨م في كتابه «أنباء الغمر بأبناء العمر» الكثير من المعلومات الهامة عن التاريخ النقدي وأسعار المبادلة^(١٥).

وتناول الصيرفي (ابن الخطيب الجوهري بن داوود محمود ابن أحمد ٩٠٠هـ/١٤٩٤م)^(١٦) في كتابه نزهة النفوس والأبدان في تواريخ أهل الزمان، التاريخ النقدي، وأسعار المبادلة ناقلاً ما كتبه من كتاب عقد الجمان للبدر العيني أبو محمد العيني ٨٥٥هـ/١٤٤٢م.

وعلى حد علمي وبعد مراجعة الكثير من الكتب، وجدت أن موضوع النقود عولج من وجهة نظر اقتصادية بحتة، ولم يتسن لأحد أن تعرض له من الناحية الفقهية، إلا المؤرخ ابن الهائم ٨١٥هـ/١٤١٢م في كتابه «نزهة النفوس في بيان المعاملة بالفلس» فالمؤرخ المذكور أورد الكثير من المعلومات الاقتصادية، وأطلع على عدد كبير من الكتب التي عالجت الموضوع اقتصادياً وفقهياً، واستطعنا الوقوف على البعض

منها ، وتعذر الإطلاع على بعضها الآخر الأمر الذي جعلني على يقين من أن عمل ابن الهائم جاء محصلة لاهتمام الفقهاء منذ قرون بالقضية المالية.

وهذا الكتاب مخطوط من المخطوطات النادرة التي سلمت من عوادي الأيام ، وهو سجل هام لنسب إبدال الفلوس المصرية التي كانت متداولة في القدس في عهد السلطان برقوق ، وهو نسخة وحيدة مخطوطة بدار الكتب المصرية رقم ١٠٧٣ افقه شافعي ، ولا نعلم في مكتبات العالم نسخة غيرها ، وقد زودني أستاذي الكبير الدكتور سهيل زكار مشكوراً بصورة منها.

وهذا المخطوط رسالة فقهية مهمة من الناحية الاقتصادية عالج فيها الكاتب الفساد الذي عانت منه النقود في عصر المماليك. والحالة المتردية التي وصلت إليها الدولة والعجز الاقتصادي الذي عاشته ، الأمر الذي جعلها تلجأ إلى طرق عديدة لتعويض ذلك فأصدرت نقوداً نحاسية لم تف بالغرض ، ولجأت إلى تزييف الدراهم ، وإلى استيراد دراهم بندقية ، سيطرت على أسواق الدولة ، وظلت منافساً قوياً للدينار الإسلامي وسيادته.

وقد بذلت جهدي في تحقيق النص ، وشرح ما غمض ، وكانت المعاناة كبيرة ، لأنه ملئ بالأخطاء.

عصر ابن الهائم:

تميز العصر الذي عاش فيه ابن الهائم بحكم الممالك الجراكسة حيث أعلن الظاهر برقوق نفسه سلطاناً على مصر والشام، وما والاها يوم الأربعاء التاسع من رمضان ٧٨٤هـ/ ١٣٨٢م بعد خلعه المنصور حاجي بن شعبان من السلطنة، فكان بذلك أول سلاطين الدولة المملوكية الثانية التي استمرت في حكم البلاد قرابة ثمانية وثلاثين ومائة سنة تولى فيها السلطنة أربعة وعشرين سلطاناً إلى أن سقطت على أيدي الأتراك العثمانيين سنة ٩٢٣هـ / ١٥١٧م.

اتسمت هذه الحقبة بالاضطراب السياسي الذي حفل بكثير من الفتن، والمنازعات والصراع على السلطة، والخلافات بين زعماء الممالك التي أثرت بدورها على مجمل الأوضاع في الدولة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية.

فقد ساءت الأوضاع الاقتصادية نتيجة انصراف السلاطين إلى تطبيق سياستهم على مصالحهم الشخصية، أضف إلى ذلك فقد اجتاحت الطامعون مصر والبلدان المجاورة، وهو ضربة نكبت بها البلاد غير مرة، وأدت إلى التناقص في عدد السكان والمواشي، ففقد الاقتصاد جزءاً كبيراً من

إمكاناته بسبب نقص اليد العاملة، أضف إلى ذلك الحروب الأهلية، الأمر الذي زاد من تعاسة الشعب وشقائه، فانتشرت المجاعات، وهجر الفلاحون أراضيهـم هرباً من الضرائب التي كانت تفرض عليهم^(١٧).

وأثر هذا الوضع على النظام النقدي، حيث عاش أزمات متكررة نتيجة نقص أوزان النقود بسبب تدخل سلاطين المالـيك في تحديد صرف العملات وفق أهوائهم الشخصية، ومطامعهم المادية، وبسبب نقص إمدادات دار الضرب من المعادن المستخدمة في تصنيع العملات، وعدم انتظام وصول الكميات اللازمة منها، الأمر الذي أدى إلى تعطيل دور الضرب، وتوقفها عن العمل^(١٨) فأخذ عدد من رجال الدولة المعروفين ضمان دور الضرب، نظراً لما كان يتحقق لهم عن طريقها من المكاسب، والأرباح المادية، وكان ذلك من أوجه الفساد التي عانى منها النظام النقدي المملوكي^(١٩) الأمر الذي انعكس وبالأعلى الوضع الاقتصادي في الدولة فزاد من فسادـه وتدهوره.

وبالمقابل قام عدد من السلاطين بمحاولات إصلاحية كالـمـويد شيخ، والأشرف برسبـاي، والأشرف قايتباي ولكن دون جدوى.

واستمر الفساد النقدي في ازدياد، حتى بلغ قمته في عهد السلطان الناصر فرج بن برقوق، وأصبح إفساد النقود تجارة رائجة له ولأمراء دولته^(٢٠).

في هذا الجو عاش ابن الهائم فكتب مخطوطه عندما انتقل إلى القدس ٧٩١هـ/ ١٣٨٨م فذكر أن التعامل إذ ذاك كان بالفلوس العديدة على خلافها في مصر لأنها لم تكن تتعامل بالفلوس لعدم رواجها رواج النقود في شراء عقار ونحوه، ولم تبق الأمور بالقدس على هذه الحال إذ غيرها النواب فرخصت قيمتها ونقص العدد، وقد عبر عنها بالجدد، وصار التعامل بالنوعين إلى أن راجت الجدد على العتق رواجاً كبيراً حتى كاد الناس لا يتعاملون بغيرها، واستمر الحال كذلك إلى سنة ٨٠٣هـ / ١٤٠٠م وهي السنة التي حل فيها بحلب ودمشق ونواحيها ما حل بفلسطين مما أثر على الناس في معاملاتهم فاضطربت اضطراباً شديداً حتى كثر الاستفسار والسؤال في البيوع والإيجارات والقروض.

وهنا نجد ابن الهائم يعود إلى مصادر فقهية مالكية وحنفية وحنبلية وشافعية ويستشير الكثيرين، ويكتب كتابه مفصلاً المسألة في أبواب.

الباب الأول:

وفيه ست مسائل في بيان حقيقة النقد والتمن، وأقسامه بحسب المقصد وتبيين الغرض.

الباب الثاني:

في مسألة عقد شراء بفلوس عديدة ثم رخصت فما هو حكمها.

وقد حلت المشكلة بإيجاد عملة حسابية جديدة هي الدراهم الفلوس، ويقصد بها تقدير قيمة المدفوعات بالدراهم الفضية، والدفع يكون بالفلوس النحاسية، ولاشك أنه كان وراء هذا التطور ظروفًا نقدية تعثلت بنقص إمدادات الدولة من معدن الفضة اللازم لإصدار الدراهم الفضية فنقصت أعدادها بشكل كبير ولم تتمكن من القيام بالمهمة النقدية لها، وهي تغطية عمليات التبادل المالي، والتجاري في الدولة، وزادت الأزمة بتوقف إصدار تلك الدراهم، ومع هذه الظروف كان لا بد من وجود البديل النقدي للقيام بالمهمة الاقتصادية، وتمثل ذلك بالفلوس النحاسية التي برز مركزها، وتصاعد لتصبح العملة الرسمية للدولة، وأداة الدفع الرئيسية فيها.

وهذا يعني أن الدفع لم يتم إلا بالفلوس حديثة الإصدار حيث التعامل بها يكون عن طريق العدد. أما الفلوس القديمة (العتق) فاستعمالها عن طريق الوزن فكان ينفي الدقة في عملية التقدير، والدفع، وغالباً ما كان يتم تحديد القيمة النقدية للفلوس العتق بتلك الدراهم الفلوس، وعلى هذا فإنه لا يمكن الدفع بواسطتها سوى بالفلوس الجدد فقط.

فالدرهم الفلوس عملة حسابية كان استحداثها راجعاً إلى الأزمة النقدية التي تعرضت لها الدولة، وليس إلى سياستها النقدية.

وصف المخطوط:

المخطوط عبارة عن (٢٤) أربع وعشرون ورقة، بما فيها ورقة المقدمة التي هي عنوان الكتاب، واسم مؤلفه، والورقة الأخيرة خاتمة المخطوط.

ورقة العنوان (١٢) اثنا عشر سطراً، السطر الأول بخط أوضح أو مكبر أكثر، وفيه ثلاث كلمات، الثاني خمس كلمات، والثالث أربع كلمات، والرابع ثلاث كلمات، والخامس أربع كلمات، والسادس ثلاث كلمات والسابع والثامن كل واحد منهما كلمتان، والتاسع ثلاث كلمات،

والعاشر والحادي عشر، والثاني عشر كلمة واحدة وهي أمين مكررة ثلاث مرات.

الورقة التي تلي العنوان وهي الورقة الأولى وفيها (٢٥) خمس وعشرون سطراً، السطر الأول بسملة وصلاة على النبي، أما بقية الأسطر من (٢) اثنان حتى (٢٥) خمس وعشرون فتتراوح عدد كلمات كل سطر بين (١٢ - ١٥) اثني عشر حتى خمسة عشر كلمة وحرفاً وبقية الأوراق تتراوح بين (٢٥) خمس وعشرين حتى (٢٦) ست وعشرين سطراً إلى الورقة (٢٤) أربع وعشرين فهي (٢٦) ست وعشرين سطراً من السطر (١) الأول حتى السطر (١٣) الثالث عشر بشكل هرمي ومن (١٤) الرابع عشر حتى (٢٦) السادس والعشرين بشكل هرمي آخر.

التعريف بابن الهائم:

هو أحمد بن محمد بن عماد الدين بن علي المقدسي المعروف بابن الهائم، شهاب الدين أبو العباس الشافعي الفرضي^(٢١)، مصري المولد والنشأة، ولد عام ٧٥٣هـ - ١٣٥٢م^(٢٢) اشتغل بالعلم بالقاهرة وتفوق بالعربية، والفقه، وبرع بالرياضيات غاية البراعة حتى فاق الأقران في ذلك، ورحل الناس إليه من الآفاق، كما اشتغل لمدة من الزمن في

الإفتاء^(٢٣)، تولى تدريس المدرسة الصلاحية في القدس عندما تولى القمني تدريسها فاستتابه في ذلك، وصار من شيوخ المقدسة، وهي الحقبة التي كتب فيها المخطوط موضوع الدراسة والتحقيق، ولم يمض كثير من الزمن حتى استقل بتدريسها إلى أن جاء الشيخ شمس الدين الهروي من هراة، وكان حنفياً فرأى هذه الوظيفة، ومعلومها، ولم ير للحنفية شيئاً فيها، وأخذها من ابن الهائم^(٢٤).

ثم سعى ابن الهائم جهده حتى أشركوا بينهما في سنة ٨١٤هـ/ ١٤١١م، وولى الأمير نوروز نائب الشام الاثنين^(٢٥). وكان قد نشأ له ولد نجيب اسمه محب الدين، كان نادرة الدهر فتوفي قبله في شهر رمضان سنة ٨٠٠هـ/ ١٢٩٧م، فصبر واحتسب، وكانت له محاسن كثيرة، وعنده ديانة متينة، وكان يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر، ولكلامه وقع في القلوب^(٢٦).

توفي بالقدس الشريف في شهر رجب سنة ٨١٥هـ/ ١٤١٢م، ودفن بماملأ، وقبره مشهور رحمه الله تعالى.

يعد ابن الهائم من كبار علماء الرياضيات في مصر، وفلسطين في القرن التاسع الهجري الرابع عشر الميلادي.

بدأ بإلقاء الدروس والمحاضرات في الرياضيات وحسابات تقسيم الميراث على طلابه في المسجد الأقصى بالقدس. فذاع صيته بين علماء عصره، وعدّ من أشهر علماء الإسلام في الجبر والمقابلة.

مؤلفاته:

لابن الهائم رسالة موجزة ومتميزة في الحساب بعنوان (الوسيلة)، وفي كتابه (السؤال في الإقرار بالدين المجهول)، أمثلة في الحساب، والجبر، كما له كتباً في حسابات الإرث. ابتكر طرقاً مبسطة لعمليات ضرب الأعداد ببعضها، وشرح ذلك في أشهر كتبه: (رسالة في اللمع في الحساب)، ويتألف هذا الكتاب من مقدمة وثلاثة أبواب تضم الأعداد الصحيحة، وقسمتها، وكذلك الكسور بالإضافة إلى طرق جديدة غير مسبوقة في حل كثير من العمليات الحسابية، وقد ترجم الكتاب إلى اللغة اللاتينية، وصار مرجعاً لمدة طويلة في أوروبا خلال عصر النهضة.

من كتب ابن الهائم أيضاً (الجبر والمقابلة)، ورسالة (المسمع في شرح المقنع)، وكتاب (منظومة الفرائض)، وكتاب (مرشد الطالب في أسنى المطالب)، و(مختصر وجيز

في علم الحساب) و(الرائض في علم الفرائض)، وكتاب
(المعونة) وكتاب (الحاوي في الحساب والنزهة)^(٢٧).
كما صنف في العربية والفقه والأصول والتفسير رسالة
(التحفة القدسية)، وغيرها كثير.

حواشي المقدمة

- ١ - أبو السعود: (محمود)، خطوط رئيسية في الاقتصاد الإسلامي، نشر الاتحاد الإسلامي للمنظمات الطلابية، الكويت، ط١، ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م ص٢١.
- ٢ - المقرئزي: (نقي الدين أحمد بن علي)، الأوزان والأكيال الشرعية، نشر أولايوس جيرهاردوس تاخيسن، المجلة العلمية المختصة بالوثائق العربية ١٨٠٠م ص١٩.
- ٣ - النجيدى: (محمود بن محمد بن علي)، النظام النقدي المملوكي، مؤسسة الثقافة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٩٣م ص٢٠٩.
- ٤ - البلاذري: (أبي الحسن)، فتوح البلدان، عني بمراجعته والتعليق عليه، رضوان محمد رضوان، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٧٨م ص٤٥٣.
- ٥ - الرئيس: (معمد ضياء)، الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية، دار الأنصار، القاهرة ط٤ ١٩٧٧م، ص٢٣٨.
- ٦ - المقرئزي: النقود الإسلامية القديمة، استانبول ١٢٩٨هـ/ ص٣١ - ٣٢.

- كاشف: (سيدة)، دراسات في النقود الإسلامية الهيئة المصرية العامة للكتاب. ص ٧١ - ٧٢.
- ٧ - البلاذري: المصدر السالف ص ٤٥٤.
- الماوردي: (أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري البغدادي)، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٨٢م، ص ١٤٩.
- ٨ - مجلة الدارة: مجلة فصلية محكمة تصدر عن دارة الملك عبد العزيز بالرياض - العدد الثاني - السنة العشرون ١٤١٥هـ - ص ٨.
- ٩ - المقرئزي: النقود الإسلامية القديمة ص ٥٠ - ٥١.
- فهمي: (سامح عبد الرحمن)، صنع السكة في فجر الإسلام، القاهرة ١٩٥٧م - ج ١ ص ٩١.
- ١٠ - ابن كثير: (إسماعيل أبو الفدا)، البداية والنهاية، تحقيق علي شيري، دار إحياء التراث العربي ١٩٨٨م. ج ١٣ ص ٢٣١ - ٢٣٢.
- اليونيني: (قطب الدين)، الذيل على مرآة الزمان ج ٢ ص ١٦٣.
- الفلقشندي: (أبو العباس أحمد بن علي)، مآثر الأنافة في معالم الخلافة الكويت ١٩٦٤م ج ٤ ص ١١١ - ١١٤.
- ١١ - النجدي: المرجع السالف ص ٢٠٤.

- ١٢ - النبراوي: (رأفت محمد)، النقود الإسلامية في مصر، عصر دولة المماليك الجراكسة، القاهرة، ١٩٩٦م ص ٢٨٦.
- ١٣ - النبراوي: المرجع المتقدم ص ٢٨٦.
- ١٤ - المقرئزي: إغاثة الأمة بكشف الغمة، نشر محمد مصطفى زيادة، وجمال الشيال مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة ١٩٥٧م صفحة ص. ز.
- ١٥ - ابن حجر العسقلاني: (شهاب الدين أحمد بن شلي بن محمد)، أنباء الغمر بأبناء العمر، تحقيق حسن حبشي، مطابع الأهرام القاهرة ١٩٦٩م.
- ١٦ - الصيرفي: (علي بن داود)، نزهة النفوس والأبدان في تواريخ أهل الزمان، تحقيق حسن حبشي، القاهرة، ١٩٧٠م.
- ١٧ - المقرئزي: السلوك لمعرفة دول الملوك، تحقيق سعيد الفتاح عاشور، مطبعة دار الكتب ١٩٧٢م ج ٤ ص ٢٢٦.
- ١٨ - القلقشندي: (أحمد بن علي)، صبح الأعشى في صناعة الإنشا، وزارة الثقافة، المؤسسة المصرية العامة ج ٦ ص ٢١٢.
- ١٩ - ابن عبد الظاهر: (محي الدين)، الروض الزاهر في سيرة الملك الظاهر، الرياض ١٩٧٦م ص ٢٧٨.
- القلقشندي: صبح الأعشى ج ٢ ص ٤٤٠.
- المقرئزي: إغاثة الأمة بكشف الغمة ص ٧١.

- ٢٠ - المقرئزي: السلوك لمعرفة دول الملوك ج ٤ ص ٢٢٦ - ٢٢٧
وج ٥ ص ٢٨ - ٢٩.
- ٢١ - علي: (علي السيد)، القدس في العصر المملوكي، دار
الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة، باريس ص ١٢٢.
- ٢٢ - الزركلي: (خير الدين)، الأعلام، دار العلم للملايين ط ١٠
ج ٨ ص ٢١٧.
- ٢٣ - زكار: (سهيل)، الموسوعة الفلسطينية في عهد المماليك،
ج ٢ ص ٦٠٧.
- ٢٤ - مجير الدين الحنبلي: (عبد الرحمن بن محمد)، الأنس
الجليل بتاريخ القدس والخليل، مكتبة المحتسب، عمان،
الأردن، ١٩٧٣م، ج ٢ ص ١١٠.
- زكار: الموسوعة الفلسطينية في عهد المماليك ج ٢ ص ٦٠٧.
- ٢٥ - المقرئزي: السلوك ج ٢ ص ٢٥٤.
- ٢٦ - مجير الدين الحنبلي: الأنس الجليل بتاريخ القدس والخليل
ج ٢ ص ١١٠.
- ٢٦ - مجير الدين الحنبلي: المصدر المتقدم ج ٢، ص ١١٠.
- موسوعة العلوم الإسلامية والعلماء المسلمين، دار مطابع
المستقبل، مؤسسة المعارف بيروت ص ١٧٧.

كتاب نزهة النفوس في بيان المعاملة بالفلوس

للشيخ الإمام العلامة العمدة الفهامة
شهاب الدين أبو العباس أحمد
ابن الهائم

نفعنا الله تعالى ببركاته وأعاننا على ما نعمل من صالح دعوته
أمين أمين أمين

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد
وعلى آله وصحبه وسلم.

أما بعد حمداً لله المنزه عن البداء، المقدس عن التغير
والفناء، والشكر له على ترادف الآلاء، وتضاعف النعماء،
والصلاة على محمد خاتم الأنبياء وآله وصحبه السادة
الأتقياء، فإن لله جل ذكره وثناؤه عليّ نعماً مترادفة ومنناً
متضاعفة لا يحيط بالفرد منها حد، ولا يحصي جملها عد،
فمنها أن يسر لي الإقامة بالقدس الشريف، ووفقني لمجاورة
مسجده المنيف وكان ابتداؤها في سنة إحدى وتسعين
وسبعمائة، وكان التعامل إذ ذاك بالقدس الشريف بالفلوس
العديدية واقعاً، وكانت نوعاً واحداً كل ثمانين فلساً منها
بدرهم، وكل حبة خمسة أفلس، لأن الحبة عبارة عن نصف
ثمن الدرهم^(١) في هذه البلاد وبخلافها في بلدنا مصر حماها

١ - دراهم: بمعنى النقود عامة، وحدة من وحدات السكة الإسلامية الفضية، اشتق
هذا اللفظ من الكلمة اليونانية دراخمة، ويقول بعضهم إن اللفظة عريت من الفارسية،
وربما كانت تلفظ درهام، وهو يساوي ستة دنانير. عامر: المكييل والأوزان والنقود
ص ١٣١.

الله تعالى، فإنها عبارة فيه عن ثلث قيراط^(١) الدرهم، وما كانت الفلوس حينئذ رائجةً رواج النقود لعدم التعامل بها في شراء عقار ونحوه، ثم غيرها بعض نواب القدس الشريف فجعل الحبة ستة أفلس، والدرهم ستة وتسعين فلساً، فرخصت قيمتها ونقص العدد، الدرهم خمسة، ثم نقصت الفلوس المصرية العددية^(٢) في القدس الشريف المعبر عنها بالجدد^(٣)، وكانت إذ ذاك كل أربعة وعشرين فلساً بدرهم، وما زال التعامل بها بمصر من حين ضربت إلى الآن على هذا الحساب كل فلس بقيراط من الدرهم، وصار التعامل في

١ - قيراط: يختلف وزنه بحسب البلاد، ووزنه عند الجوهرين نصف دانق أي أربع حبات، أو ٢٢ سنتغراماً، والكلمة تعريب يونانية، ولا يتخذ القيراط في عهدنا هذا إلا لوزن الماس والدر، وما أشبههما من الحجارة المنقومة المشعة. الكرملی البغدادي: النقود وعلم النميات ص ٢٨.

٢ - الفلوس العددية: النقود نوعان ما يتعامل به وزناً، وما يتعامل به معاددة، والفلوس جمع فلس، وأصلها أفلس، وهذه تعريب يونانية أفلس بضمات، ميميات ثلاث، وهو نقد أثيني، كان يساوي سدس الدرهم الأتيكي أي «١٥» سنتيماً، أو ثلاثة من المليمات المصرية. أو «١٥» فلساً من فلوس العراق في عهدنا، وكان وزنه «٧٢» سنتغراماً...، وذهب بعضهم أن الفلوس تعريب يونانية أو الرومية. الكرملی البغدادي: النقود وعلم النميات ص ٦٧ - ٦٨.

٣ - الفلوس الجدد: هي الفلوس المطبوعة بالسكة السلطانية زنة كل فلس منها مثقال، وكل فلس منها قيراط من الدرهم. الكرملی البغدادي: النقود وعلم النميات ص ١١٤.

القدس بالنوعين، ثم راجت الجدد على العتق رواجاً كثيراً، ثم إن بعض النواب غيّر العتق فجعل الحبة ^(١) ثمانية أفلس، والدرهم مئة وثمانية وعشرين فلساً فنقص عدد الدرهم رבעه، ثم راجت الجدد رواجاً عظيماً، وزادت في الرواج حتى كاد الناس لا يتعاملون بغيرها، ولم يتعامل الناس بالدرهم، ولا بالفلوس العتق ^(٢) إلا نادراً، وصار الشهود يكتبون في الوثائق من الدراهم بالفلوس الجدد الرائجة يومئذ كذا، واستمر الحال على ذلك إلى أواخر ذي القعدة سنة ثلاث وثمان مئة وهي السنة التي حل فيها بحلب ودمشق ونواحيها ما حل، التي وافق عددها أعداد أحرف خراب، فغيّر بعض النواب عدد الجدد وجعل الحبة فلسين والثلث أربعة، والدرهم اثنين وثلاثين

١ - حبة: المقصود بها اصطلاحاً حبة الشعير على الرغم من الروايات الكثيرة عن وزن الحبة وهي تساوي ٠,٥ غرام والحبة تساوي أربع أرزات، والحبة تساوي حبتين من الشعير. الكرملّي البغدادي: النقود وعلم النميات ص ٢٨. الحكيم: ضوابط السكة ص ٨٦. منتس: المكايل والأوزان الإسلامية ص ٢٥. عامر: المكايل والأوزان والنقود ص ٤٣ - ١٢٥.

٢ - الفلوس العتق: وهي غير المطبوعة فنحاس مكسر من الأحمر والأصفر، وكانت في الزمن الأول كل زنة رطل منها بالمصري بدرهمين من النقرة، فلما عملت الفلوس الجدد المتقدمة الذكر، استقر كل رطل منها بدرهم ونصف، وقيل هي الدراهم الطبرية نسبة إلى طبرية الشام وزن كل درهم منها أربعة دوانق. الكرملّي البغدادي: النقود وعلم النميات ص ١١٥.

فلساً على نسبة الربع من عدد العتق، فنقص الدرهم أيضاً ربه، ومن هناك اضطرب الناس في معاملاتهم اضطراباً شديداً، وكثر الاستفسار والسؤال في البيوع والإيجارات والفروض وغيرها في أنّ البائع مثلاً إذا باع بعدد منها ولم يقبضه، فهل يلزم المشتري دفع الثمن بحساب ما كانت حال العقد؟ أو بحساب ما صارت إليه الآن بعد مناداة نائب السلطان عليها بأنّ كل أربعة ثمن^(١)، وكذلك القرض وغيره، وتوقّفت في الجواب كثيراً، وتطلّبت طمعاً في أن يكون مسطوراً فلم اضفر بها بنقل لأحد من الأصحاب.

لكنني ظفرت بما يدل على أنّ المعتبر ما كان التعامل به حال العقد، وهو ما سأذكره إن شاء الله تعالى وهو الذي يقتضيه النظر، فلم يثلج صدري له طمعاً في العثور على مقال في المسألة بعينها، فراجعت في ذلك صاحبنا شيخ الشافعية بالبلاد الشامية الشيخ الإمام العلامة أبا عبد الله شمس الدين محمد القرقشندي^(٢) فسح الله في مدته.

١ - الثمن: عملة كانت بهذا الاسم. الحكيم: ضوابط السكة ص ٧٠.

٢ - أبا عبد الله شمس الدين محمد القرقشندي: ابن الشيخ تقي الدين اسماعيل القرقشندي الشافعي، سبط صلاح الدين العلائي، شيخ مدينة القدس، وعالمها، ولد سنة خمس وأربعين وسبعمائة، وسمع على الميديمي، وأخذ عن أبيه وجده لأمه الحافظ =

فأخبرني أنه تتبّع النقل في المسألة فلم يظفر به فيها بعينها، وأن الذي ظهر له هو أن المعتبر ما كان التعامل به حين العقد كما ظهر لي، وأن مستنده في ذلك ما ظهر لي أنه المستند، وأخبرني أيضاً أنه أفتى بذلك، فقوي الظن بتوافق النظرين، ثم ازداد قوة بأنه هو الذي نص عليه الإمام مالك^(١) في المسألة بعينها، وأنه مذهب الحنفية والحنابلة، ولما رأيت هذه الحادثة مما عمت به البلوى، وكثر عنها السؤال، ولم أظفر لأحد من أصحابنا فيها بمقال، سنح لي أن أصنع فيها تصنيفاً أذكر فيه المستند، وأبين أن ما أفتينا به هو المعتمد وأزيد مقدماته تحريراً، وأوضح منتجاته تعزيزاً، بحيث إذا تأمله ذو الإنصاف يكاد يقطع بأنه لا يتخذ فيه خلاف، فشرعت فيه بعد الاستشارة وبعد تأكيدها بالاستخارة، وحصرت الغرض منه في بابين:

= صلاح الدين العلائي، توفي في رجب سنة تسع وثمانمائة بالقدس الشريف، ودفن بمقبرة ماملا عند والده، وأخته بالقنيطرة. بحري الدين الحنبلي: الأنس الجليل ج ٢ ص ١٣٩ - ١٦٦.

١ - الإمام مالك بن أنس بن مالك الأصبحي الحميري "أبو عبد الله". أحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة وإليه نسب المالكية، صنف (الموطأ - ط)، وله رسالة في (الوعظ - ط)، وكتاب في (المسائل - غ)، ورسالة في (الرد على القدرية)، وكتاب في (النجوم)، و(تفسير غريب القرآن) وأخباره كثيرة. الأزمكي: الأعلام ج ٥، ص ٢٥٧ - ٢٥٨.

أحدهما: فيما هو كالمقدمات للفرض.
وثانيهما: فيما هو مقصود بالذات لا بالفرض، وسميته
(نزهة النفوس في بيان حكم المعاملة بالفلوس)،
وإلى الله سبحانه وتعالى أرغب في العصمة من
الغلط وفي السلامة من غوائل الوهم ونوادر
السقط، ومنه استمد التوفيق إلى سواء الطريق،
فإنه قريب مجيب وهو حسبي ونعم الوكيل، ولا
حول ولا قوة إلا بالله العليّ العظيم.

الباب الأول :

في بيان حقيقة النقد والثلث وأقسامه بحسب المقصد
وتبيين الغرض برسم ست مسائل:

المسألة الأولى: في بيان حقيقة النقد وقد فسره الرافعي^(١)
والنووي^(٢) في عين كُتُبِهِمَا وغيرهم بالدراهم والدنانير

١ - الرافعي: عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم أبو القاسم الرافعي القزويني، ولد ٥٥٧هـ ١١٦٢م فقيه من كبار الشافعية كان له مجلس بقزوين للتفسير والحديث، وتوفي فيها سنة ٦٢٣هـ ١٢٢٦م. نسبته إلى رافع بن خديج الصحابي. له «التدوين في ذكر أخبار قزوين - ط» و«الإيجاز في أخطار الحجاز - خ» وهو ماعرض له من الخواطر في سفره إلى الحج والمحرم - فقه» و«فتح العزيز في شرح الوجيز للغزالي - ط» في الفقه و«شرح مسند الشافعي» و«الأمالى الشارحة لمفردات الفاتحة - خ» و«سواد العيون - ط» في مناقب أحمد الرافعي، وفي نسبة هذا الكتاب إليه شك. ابن قاضي شعبة: طبقات الشافعية ج ١ ص ٤٠٧. الزركلي: الأعلام ج ٤ ص ٢٥.

٢ - النووي: يحيى بن شرف بن مري بن حسن الحزامي الحوراني النووي الشافعي أبو زكريا محي الدين، ولد بنوى سنة ٦٣١هـ ١٢٣٣م علامة بالفقه والحديث، توفي سنة ٦٧٦هـ ١٢٧٧م تعلم في دمشق وأقام بها زمناً طويلاً من كتبه «تهذيب الأسماء واللغات - ط» و«منهاج الطالبين - ط» و«الدقائق - ط» و«تصحیح التنبیه - ط» في فقه الشافعية و«المنهاج في شرح صحيح مسلم - ط» و«التقريب والتيسير - ط» في مصطلح الحديث، و«حلية الأبرار - ط» يعرف بالأذكار النووية و«خلاصة الأحكام من مهمات السنن وقواعد الإسلام - خ» و«رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين - ط» و«بستان العارفين - ط» و«الإيضاح - ط» في المناسك و«شرح المذهب للشيرازي - ط» و«روضة الطالبين - خ» فقه و«التيبان في آداب حملة القرآن - ط» و«المقاصد - ط» رسالة في=

المضروبة، فإن قلت هل المضروبة صفة موضحة لا مفهوم لها ولا يحترز بها عن شيء، أم صفة مخصصة لها مفهوم ويكون محترزاً بها عن دراهم غير مضروبة؟

قلت: قال الماوردي^(١): «قد يعبر بالدرهم غير المضروب، فيحتمل أن يكون ذلك حقيقة، فيكون صفة مخصصة، ويحتمل أن يكون مجازاً، وهو الظاهر في استقرار كلامهم، ولأن المتبادر من لفظ الدينار أو الدرهم إنما هو المضروب

= التوحيد «مختصر طبقات الشافعية لابن الصلاح -خ» و«مناقب الشافعي خ» و«المنشورات -ط» فقه وهو كتاب فتاويه و«مختصر التبيان -خ» = «مواظظ والأصل له و«منار الهدى -ط» في الوقف والابتداء، تجويد والإشارات إلى بيان أسماء المبهمة -ط» رسالة «الأربعون حديثاً النووي -ط» شرحها كثيرون. الأسنوي: طبقات الشافعية ج ٢ ص ٢٦٦. الزركلي: الأعلام ج ٨ ص ١٤٩ - ١٥٠.

١ - الماوردي: علي بن محمد بن حبيب، أبو الحسن الماوردي أقضى قضاة عصره من العلماء الباحثين أصحاب التصانيف الكثيرة النافعة، ولد في البصرة سنة ٣٦٤هـ - ٩٧٤م وانتقل إلى بغداد وولى القضاء في بلدان كثيرة ثم جعل أقضى القضاة في أيام القائم بأمر الله العباسي، وكان يميل إلى مذهب الاعتزال، وله المكانة الرفيعة عند الخلفاء توفي سنة ٤٥٠هـ - ١٠٥٨م من كتبه «أدب الدنيا والدين -ط» و«الأحكام السلطانية -ط» و«النكت والعيون -خ» و«الحاوي -ط» في فقه الشافعية و«نصيحة الملوك -خ» و«تسهيل النظر -خ» في سياسة الحكومات و«أعلام النبوة -ط» و«معرفة الفضائل -خ» و«الأمثال والحكم -خ» و«الاقناع» فقه و«قانون الوزارة» لعله المطبوع بعنوان «أدب الوزير» قاله عبيد و«سياسة الملك» وغير ذلك. الأسنوي: طبقات الشافعية ج ٢ ص ٢٠٦. الزركلي: الأعلام ج ٤ ص ٣٢٧.

فيكون صفة موضحة، تعم الذهب والفضة، أعم مطلقاً من الدراهم والدنانير لصدقهما على غير المضروب، كالسبائك والتبر، والحلي والقراضة^(١) فإن قيد بالمضروب به رادفاً الدنانير والدراهم على الظاهر، وكذلك تقييم النقد بالمضروب لا حاجة إليه، ولهذا نوقش صاحب الحاوي الصغير^(٢) تقييده إياه في باب القراض تبعاً للمحرر بالمضروب، لأن النقد هو المضروب ومن ثمة عدل في المناهج عن التعبير بالنقد المضروب كما في المحرر إلى التعبير بالدراهم والدنانير.

١ - القراضة: ما سقط بالقرض، ومنه قراضة الذهب، وقد كان الكثير من الناس لا يرون تصريف الدرهم جميعه حرصاً منهم عليه، فكانوا يقطعون قسماً منه ويبيعونه لشراء ما يحتاجون إليه إذ لم يكن هناك كبير فرق بين قيمة الفضة وبين المضروب من النقود فهو يبلغ ١١/١. أو نحو ذلك. النقشبندی: الدرهم الإسلامي ج ١ ص ٧. النقشبندی: الدرهم الأموي ص ١٧.

٢ - الحاوي الصغير: مؤلفه القزويني عبد الغفار عبد الكريم بن عبد الغفار القزويني، نجم الدين توفي سنة ٦٦٥هـ ١٢٦٦م عالم بالحساب من فقهاء الشافعية من أهل قزوین من كتبه «الحاوي الصغير - خ» في فروع الشافعية منه نسخ في الأزهر، نظمه ابن الوردي في أرجوزة خمسة آلاف بيت سماها «بهجة الحاوي - ط» و«العجاب في شرح اللباب - خ» فقه و«كتاب في الحساب، وجامع المختصرات ومختصر الجوامع - خ» في اللطائف. الأسنوي: طبقات الشافعية ج ١ ص ٢١٦. ابن قاضي شعبة: طبقات الشافعية ج ١ ص ٤٦٨. الزوكلي: الأعلام ج ٤ ص ٣١.

قلت: وينبغي أن يناقش أيضاً الرافعي والنووي من وجه آخر في باب البيع مع الشرح^(١) والروضة^(٢) فإن كان في البلد نقد واحد أو نقود، ولكن الغالب التعامل بواحد منها انصرف العقد إلى النقد، وإن كان فلوساً في قولهما في باب القراض يشترط في رأس المال أن يكون نقداً، وهو الدراهم والدنانير المضروبة لأن قضية كلامهما أن الفلوس الرائجة تسمى نقداً وليست كذلك والله أعلم.

المسألة الثانية: قال الرافعي رحمه الله تعالى: ولو غلب من جنس العروض نوع فهل ينصرف كما ذكرنا في النقد؟ وقال في التتمة: وهو المذهب، ومن صورته أنه يبيع صاعاً^(٣) من الحنطة بصاع منها أو بشعير في الذمة، ثم أحضرا قبل التفرق،

١ - الشرح: كتاب للرافعي المتقدم الذكر حيث له كتاب الشرح الكبير والشرح الصغير.

الفلقشندي: صبح الأعشى ج ١ ص ٥٥١. الزركلي: الأعلام ج ٤ ص ٥٥.

٢ - الروضة: المقصود به كتاب روضة الطالبين وعمدة المتقين للإمام النووي.

الفلقشندي: صبح الأعشى ج ١ ص ٥٥١.

٣ - الصاع: ويقال الصواع كلمة عربية، والصاع يُذكر ويؤنث، مكيال لأهل المدينة يأخذ أربعة أمداد، وإذا كان عيار الصاع مثل عيار المد يختلف من حيث المعاملات التجارية باختلاف البلدان والأقاليم. الكرملی البغدادي: النقود وعلم النميات حاشية ص ٣٩ -

٤٠ - ٤١. الموسوعة الإسلامية ج ١٤ ص ١٠٥.

وصحح في أصل الروضة الأول، وفيها حكاه الرافعي عن التتمة^(١) نظراً فالرأي رأيته في التتمة ما هذا نصه، انتهى.

فرع: إذا باع صاع حنطة بصاع حنطة فإن كانت أنواع الحنطة في البلد تختلف، واطلق.

لا يصح العقد، وإن وصف البدلين وكان النوع الواحد لا يختلف، وأحضر البدلين في المجلس، وتقايضا فالعقد صحيح على ظاهر المذهب، كما ذكرنا في الدراهم والدنانير^(٢).

وقد ذكر في المسألة وجه: وهو أن العقد لا يصح حتى يكون إحداهما معيناً حالة العقد، وليس يتضح الفرق بين الطعام والدراهم وهكذا لو باع صاع حنطة موصوفة بصاع شعير، فالحكم على ما ذكرناه انتهى.

هذه عبارة التتمة بحروفها، وليس ما نقله الرافعي عنه مطابقاً لما قاله لأن قول المتولي^(٣) وكان النوع الواحد لا

١ - التتمة: كتاب للرافعي.

٢ - الدنانير: عملة ذهبية تساوي ٢٤ قيراطاً حسب ما اتفق عليه، وكوحدة وزن يساوي نظرياً مثقالاً واحداً، وكوزن سبيكة ذهبية يساوي ٤,٣٣٣ غم. الحكيم: ضوابط دار السكة ص ٨٤. هنتس: المكايل والأوزان الإسلامية ص ٢٩.

٣ - المتولي: عبد الرحمن بن مأمون النيسابوري أبو سعد المعروف بالمتولي ولد ١٠٣٥ هـ ١٠٣٥ م فقيه مناظر عالم بالأصول، ولد بنيسابور، وتعلم بمرو، وتولى التدريس بالدرسة النظامية ببغداد، وتوفي فيها سنة ٤٧٨ هـ ١٠٨٦ م له = «الإبانة للفرغاني - خ» =

يختلف ظاهر في تصوير المسألة ، فإنّ النوع الموصوف لم يكن منه في البلد غيره كأنّ لم يكن في مكة مثلاً إلا اللقيمي^(١) وفي القدس إلا البلعاوي^(٢) وأما تصويرها بأن تتعدد الأنواع ويقلب أحدها فهو بعيد من لفظه ، إن لم يفهم الأسنوي^(٣) في المهمات^(٤) سواء لأن الاختلاف في النوع الواحد إذ ذاك يتحقق ، فإن تعسفنا وحملنا قوله ، وكان النوع الواحد لا يختلف على أنه متميز بالانفراد أو بالغلبة فالخلاف الذي حكاها في التتمة

= كبير في فقه الشافعية. لم يكمله وكتاب في «الفرائض» مختصر و«كتاب في أصول الدين» مختصر. الزركلي: الأعلام ج ٣ ص ٣٢٣.

- ١ - اللقيمي: لم أقف له على ترجمة له في المصادر المتوفرة حالياً.
- ٢ - البلعاوي: لم أقف له على ترجمة له في المصادر والمراجع المتوفرة حالياً.
- ٣ - الأسنوي: عبد الرحيم بن الحسن بن علي الأسنوي الشافعي أبو محمد جمال الدين فقيه أصولي من علماء العربية ، ولد بإسنا ٧٠٤هـ ١٣٠٥م وقدم إلى القاهرة سنة ٧٢١هـ ١٣٢١م فانتهد إليه رئاسة الشافعية وولي الحسبة ، ووكالة بيت المال ، ثم اعتزل الحسبة ، من كتبه «المهمات على الروضة -خ» و«الهداية إلى أوهام الكفاية -خ» و«الاشباه والنظائر وجواهر البحرين -خ» و«طرز المحافل -خ» فقه و«مطالع الدقائق -خ» فقه و«الكوكب الدري -خ» في استخراج المسائل الشرعية من القواعد النحوية و«نهاية السؤل» و«شرح منهاج الأصول -ط» و«التمهيد -ط» في تخريج الفروع على الأصول فقه و«الجواهر المضية في شرح المقدمة الرحبية -خ» و«فرائض» و«الكلمات المهمة في مباشرة أهل الذمة -ط» و«نهاية الراغب -خ» في العروض وله «طبقات الشافعية -ط». الزركلي: الأعلام ج ٣ ص ٣٤٤.
- ٤ - المهمات: من كتب الأسنوي اسمه المهمات على الروضة -خ.

في هذه المسألة ليس من هذه الجهة، بل من جهة اشتراط التعيين في أحد العوضين وعدمه في مثل هذا البيع، والذي عبّر عنه بظاهر المذهب هو عدم اشتراط التعيين في واحد منها فيصح العقد.

ويوضح لك ذلك من كلامه شيئان: أحدهما قوله في تصوير المسألة، وإن وصفا البدلين في المجلس، وتقايضا، فالعقد صحيح على ظاهر المذهب، كما ذكرنا في الدراهم والدنانير، يشير إلى قوله قبل ذلك:

إذا باع ديناراً بدينار وهما غير معينين، وأحدهما معين، والآخر غير معين أو باع ديناراً بدراهم غير معينين ثم إنهما أحضرا في المجلس، وتقايضا فالعقد صحيح ويقوم التعيين في المجلس، مقام التعيين حالة العقد حتى لا يدخل ذلك في بيع الدين بالدين.

و ثانيها قوله:

مقابلة وقد ذكر في المسألة وجه آخر أن العقد لا يصح حتى يكون أحدهما معيناً حالة العقد، وهذا الوجه، وهو امتناع بيع الطعام بالطعام إذا كانا في الذمة، وقد حكاه

الرافعي في باب السلم^(١) وزعم الأسنوي بعد حكاية عبارة التتمة التي التي حكايتها لها أن المتولي جازم بأن الغلبة في هذا كافية، وأن العقد ينصرف إلى الغالب وأن الخلاف الذي حكاها إنما هو فيما ذكرناه، وكان أخذ ذلك من قوله أول الفرع، وإن كانت أنواع الحنطة في البلد تختلف وأطلق، لا يصح العقد، وأخذ ذلك من هذا الكلام لا يتضح لي إذ مفهومه فإن كانت لا تختلف صح العقد، وعدم اختلافهما لا يستقيم تفسيره بتعدددها، وغلبة أحدهما فإن الغالب لا يخالف المغلوب لا محالة، فليتأمل، وبالجمله فالمقصود مما ذكرنا أن الخلاف المذكور في التتمة غير ما نقله الرافعي، نعم الخلاف ثابت في غير التتمة حكاها الغزالي^(٢) وغيره.

فقال في الوسيط^(٣): وإن غلب في العروض جنس واحد ففي الاكتفاء بالإطلاق اعتباراً بالنقد، واشترط الوصف نظراً إلى أن الأصل في العروض التفاوت وجهان، وقد عرفت

١ - باب السلم من كتب الرافعي.

٢ - الغزالي: الإمام أبو حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي الطوسي الشافعي حجة الإسلام ولد سنة ٤٥٠ هـ ١٠٥٨ م وتوفي ٥٠٥ هـ ١١١١ م. له «فضائح الباطنية - ط» قسم منه ويعرف بالمستظهري، وبفضائح المعتزلة. الزركلي: الأعلام ج ٧ ص ٢٣.

٣ - الوسيط: كتاب في الفقه للغزالي.

أن النووي صحح في أصل الروضة انصرافه إلى الغالب، وقال أيضاً في المذهب^(١) لو غلب من جنس القروض نوع واحد فهل ينصرف الذكر إليه عند الإطلاق، فيه وجهان مشهوران في طريقة الخراسانيين^(٢).

أصحهما يتصرف كالنقد.

والثاني: لأن النقد لا يختلف القرض فيه بخلاف العروض، قال: وصورة المسألة أن يبيع صاعاً من الحنطة بصاع منها أو بشعير في الذمة، وتكون الحنطة أو الشعير الموجودان في البلد صنفاً معروفاً أو غالباً لا يختلف، ثم يحضره بعد العقد ويسلمه في المجلس، قلت ولا تنحصر هذه المسألة فيما ذكر فلو كان الناس يتعاملون بنوع واحد من الفلوس العددية كما كان الحال في القدس الشريف قبل دخول الجدد إليه، يتعاملون من الفلوس الجدد بالعتق لا غير، وكما كان الحال في ذي القعدة من هذه السنة يتعاملون بالفلوس الجدد وغلب ذلك حتى صارت العتق كأنها لم تكن مع وجودها وعدم إنكار المعاملة بها من أحد فلو باع بعشرين فلساً^(٣) وأطلق هكذا فيحتمل في الحال

١ - المذهب: شرح المذهب للنووي.

٢ - الخراسانيين: المقصود بهم فقهاء خراسان ذكرهم المصنف منهم القفال.

٣ - الفلس: عملة معدنية.

الأول على العتق، وفي الحال الثاني على الجدد، وحكى أبو منصور بن الصباغ^(١) عن عُمَرَ^(٢) وأبي نصر^(٣) أنه قال في الكامل^(٤) إذا قال بعتك هذا بعشرة أثواب وأطلق، وكان لها عُرْفٌ ينصرف إليه كالتعيين.

المسألة الثالثة: تجوز المعاملة بالفلوس العدديّة عدداً بالذمة كما قاله القاضي الحسين^(٥) وأفتى به أبو عمرو بن

١ - أبو منصور بن الصباغ: أحمد بن محمد بن محمد بن عبد الواحد بن أخي بن الصباغ، كان فقيهاً حافظاً ثقة، تفقه على القاضي أبي الطيب، وسمع منه، ومن غيره، وتوفي ٤٧٤هـ-١٠٨١م وفي طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة توفي ٤٩٤هـ-١١٠٠م. الأسنوي: طبقات الشافعية ج ٢ ص ٤٠. ابن قاضي شهبة: طبقات الشافعية ج ١ ص ٢٦٨. ٢ - عمر: لم أتعرف عليه.

٣ - أبو نصر: عبد السيد بن محمد بن عبد الواحد أبو نصر بن الصباغ فقيه شافعي من أهل بغداد ولادة ووفاة. ولد ٤٠٠هـ-١٠١٠م، وتوفي ٤٧٧هـ-١٠٨٤م، كانت الرحلة إليه في عصره. وتولى في المدرسة النظامية أول ما فتحت، وعمي في آخر عمره. له «الشامل - خ» في الفقه و«تذكرة العالم» و«العمدة في أصول الفقه» و«الكامل في الخلاف بيننا وبين الحنفية» و«الطريق السالم». الأسنوي: طبقات الشافعية ج ٢ ص ٣٩. ابن قاضي شهبة: طبقات الشافعية ١/ ٢٥٨. الزركلي: الأعلام ج ٤ ص ١٠.

٤ - الكامل كتاب لأبي نصر عبد السيد بن محمد بن عبد الواحد الصباغ. ٥ - قاضي الحسين: وهو الإمام المحقق المدقق أبو علي الحسين بن محمد بن أحمد المروزي من أكبر أصحاب الغفال كان فقيه خراسان، وكان عصره تاريخاً به، وقال الرافعي في التدوين إنه كان كبيراً غواصاً في الدقائق من الأصحاب الغر الميامين، وكان =

الصالح^(١) بعد أن كان منع منه، فلو باع بعدد من الفلوس في الذمة فإمّا أن يكون هناك فيها نوعان فأكثر ولا غالب فيها، أو يغلب أحدهما بحيث يصير هو المتبادر إلى الفهم، أو لا يكون هناك إلا نوع واحد، فهذه ثلاث حالات.

❖ الحالة الأولى: أن يكون هناك نوعان فأكثر ولا غالب فيها، فتارةً يتفاوتان وتارةً لا يتفاوتان فإن تفاوتتا اشترط التعيين، وإلا بطل العقد كما لو كان هناك نقدان، ولم يغلب أحدهما، لأنه ليس بعضها بأولى من بعض، هكذا علل النووي في شرح المهدّب في البيع بنقدين، أو بنقود كذلك بعد قوله أن ذلك لا خلاف فيه والتعيين يكون باللفظ فإن غيره

=يلقب بحجر الأمة. ذكره النووي في تهذيبه، فقال: وله التعليق الكبير كان من فقهاء الشافعية، توفي ٤٦٢هـ/١٠٦٩م. الأسنوي: طبقات الشافعية ج١ ص١٩٧.

١ - أبو عمرو بن الصلاح: عثمان بن عبد الرحمن أبو عمرو تقي الدين، ولد عام ٥٧٧هـ/١١٨١م بشرخان قرب شهرزور، وانتقل إلى الموصل ثم إلى خراسان ثم إلى بيت المقدس حيث ولي التدريس في المدرسة الصلاحية، وانتقل إلى دمشق فولاه الملك الأشرف تدريس الحديث، وتوفي فيها سنة ٦٤٣هـ/١٢٤٥م له كتاب معرفة أنواع الحديث يعرف بمقدمة ابن الصلاح، امتاز في الفقه بسداد الفتوى حتى كان العمدة في زمانه على فتاويه، كما نبغ في علوم الحديث حتى أصبح لفظ الشيخ إذا اطلق في هذا العلم ينصرف إليه. له «الفتاوى» و«فوائد الرحلة» و«أدب المفتي» و«المستفتي». ابن الصلاح: مقدمة في علوم الحديث ص ٤٠ - ٤٨. مجير الدين الحنبلي: الأنس الجليل ج٢ ص ١٠٤. القلقشندي: صبح الأعشى ج١٢ ص ٥٤٦. الزركلي: الأعلام ج٣ ص ٦٤٣.

بالنية فالذي جزم به الرافعي في آخر الخلع أنه لا يكفي
فالتكافؤ في ذلك من الجهالة والإبهام، وليس في اللفظ ما
يدل على ذلك النوع وصحح في نظره من الخلع أنه يكفي وفرق
بينهما بأنه يغتفر فيه مالا يغتفر في البيع وفيما قاله الأسنوي
وفيه نظر ويحتاج إلى الفرق بينه وبين ما إذا قال من له بنات:
زوجتك بنتي وعينا، واحدة بالنية، فإنه يصح على الأصح.

قلت وفي دعواه أن الأصح في هذه الصورة الصحة نظر،
فإذا الذي من الرافعي أنه لو اسم بنته الواحدة فاطمة، وقال:
زوجتك فاطمة، ولم يقل بنتي ونوياًها، وإن الذي أجاب به
البغوي^(١) تبعاً للعراقيين الصحة، وإن ابن الصباغ اعترض، بأن
النكاح عقد يفتقد إلى الشهادة، والشهود إنما يشهدون
ويطلقون على اللفظ دون النية، قال الرافعي وهذا متين ولهذا
الأصل حكماً بأن النكاح لا ينعقد بالكنايات، قال ولو
كان له بنتان فصاعداً، فلا بد من تمييز المنكوحة

١ - البغوي: الحسين بن مسعود بن محمد الفراء أو ابن الفراء أبو محمد، ويلقب بمحيي
السنة فقيه محدث مفسر نسبة إلى بغا من قرى خراسان بين هراة ومرو له «التهذيب - خ»
في فقه الشافعية، و«شرح السنة - ط» في الحديث و«لباب التأويل في معالم التنزيل. ط»
في التفسير، و«مصاييح السنة - ط» و«الجمع بين الصحيحين» وغير ذلك. ولد ٤٣٦هـ
١٠٤٤م وتوفي بمرور الزركلي: الأعلام ج ٢ ص ٢٥٩.

بالتسمية، أو الإشارة بأن يقول بنتي هذه، أو بالوصف بأن يقول بنتي الكبرى، أو الوسطى، وهن ثلاث، قال المكتفون بالنية: أو ينوي واحدة بعينها، وإن لم يجري لفظ مميز انتهى. فلم يصح الرافعي الصحة، بل ولا النووي في الروضة، بل ما اعترض به، ابن الصباغ.

قال الرافعي: إنه متين.

وقال النووي: إنه قوي. بل قولهما: ولو كان له بنتان فصاعداً، فلا بد لها من تمييز المنكوحة بكذا، ثم قولهما.

وقال المكتفون بالنية: يشعر ذلك بترجيح عدم الاكتفاء بالنية، على أن التي ذكرها الرافعي والنووي صورتها ما ذكرته لك، وهو أن يكون له بنتان مثلاً اسم إحداهما فاطمة وقال: زوجتك فاطمة، وليست هذه كما لو قال بعتك هذا بعشرين درهماً، وكان هناك نقدان، ولم يغلب أحدهما كالدرهم المسعودي^(١) والكاملية^(٢) بمكة، في

١ - الدرهم المسعودي: لم أقف فيما قرأت من مصادر على تعريف هذه الدراهم.

٢ - الدراهم الكاملية: أبطل السلطان الكامل ناصر الدين محمد بن العادل أبي بكر محمد ابن أيوب الناصري، وأمر في ذي القعدة ٦٢٢هـ ١٢٢٥م بضرب دراهم مستديرة، وجعل الدرهم الكامل ثلاث أثلاث ثلثية من فضة، وثلثة من نحاس، فاستمر بذلك =

بعض السنة فإن الحمل على أحدهما تحكّم، إذ لا ولاية لأحدهما بخلاف هذه الصورة، فإن قرينة كون إحدى ابنتيه مسماة بفاطمة مرجحة، وأيضاً مهماً أمكن صورة عبارة المكلف عن الإلغاء عمل به.

واحتمال إرادته فاطمة أخرى من الفواطم ليست ابنته ولا موليته مع بعده يلزم منه إلغاء عبارته فلضعف هذا الاحتمال وبعده قويت النية مع قوة القرينة عن التعيين أن تكون الصورة هذه، بل قولنا قال المكتفون بالنية: أو ينوي واحدة بعينها، وإن لم يجر لفظ مميز يدل على أنه لم يسم واحدة منهما، بل قال وله بنات: زوجتك بنتي، ولم يزد على ذلك لفظاً بل نويها لأن تقول قولها، وإن لم يجر لفظ مميز لم ينفيا به كل لفظ بل نفيا اللفظ المميز، وفاطمة غير مميز لاشتراكه بين ابنته وبين غيرها، بحسب تعدد الواصفين، وإن كان موضوعاً لمعينه، والله أعلم.

وإن كان النوعان من الفلوس غير متفاوتين فهما كنقدين غير متفاوتين لم يغلب أحدهما، والذي اقتضاه إطلاق

= بمصر والشام مدة حكم بني أيوب. الكرمللي البغدادي: النقود وعلم النميات ص ٦٠

الشيخين^(١) في كتبهما وإطلاق غيرهما أن الحكم كما لو كانا متفاوتين.

وفرق العمراني^(٢) بينهما في البيان^(٣). فقال: ومحل ذلك فيما إذا تفاوتت قيمة النقيدين بأن اتفقت، فوجهان أظهرهما الجواز.

١ - الشيخين: المقصود بهما مسلم وبخاري.

٢ - العمراني: يحيى بن سالم (أبو الخير) بن أسعد بن يحيى أبو الحسين العمراني فقيه، كان شيخ الشافعية في بلاد اليمن له تصانيف منها «البيان - خ» و«الزوائد والأحداث» و«شرح الوسائل للغزالي» كلها في الفروع و«مناقب الإمام الشافعي» و«الانتصار - خ» في الرد على القدرية، و«مختصر الإحياء» و«مقاصد اللمع» ولد ٤٨٩هـ ١٠٩٦م وتوفي بذي سقال باليمن ٥٥٨هـ ١١٦٣م. الزركلي: الأعلام ج ٨ ص ١٤٦.

٣ - البيان: كتاب للعمراني السالف الذكر مخطوط في فروع الشافعية «٩» مجلدات في دار الكتب رقم (٢٥). الزركلي: الأعلام ج ٨ ص ١٤٦.

قال الأسنوي: وما ذكره شيخه^(١): فليحمل في إطلاقهما عليه، قال: ويؤيده ما جزم به الرافعي: أنه لو كان في المال صحاح ومكسرة لم يغلب أحدهما، وليس بينهما تفاوت فإنه يصح العقد بدون التعيين ويسلم المشتري ما شاء منهما إليهم، فلتكن الفلوس كذلك.

♦ الحالة الثانية: أن يغلب أحدهما فيصح العقد مع الإطلاق، ويحمل العقد عليه كما لو غلبت بنقد، لأن الظاهر إرادتهما له، وقد جزم به الرافعي والبغوي وغيرهما في الفلوس أيضاً، فإذا باع بعدد منها صح بدون تعيين، وحمل ذلك على الغالب، وإن كانت تلك الأعداد المترتبة في الذمة مجهولة المقدار، لأنّ المقصود أعدادها لا وزنها، صرح به القاضي الحسين في باب بيع الطعام، قبل أن يستوفي كما نقله عنه في الكفاية، ولو عين غير الغالب في العقد تعيين، فإن قلت: قد حكى الرافعي في الباب الثالث، من أبواب الخلع، خلافاً فيما إذا غلب في البلد دراهم عديدة ناقصة الوزن، أو زائدة، وإن الأصح تنزيل البيع وغيره من المعاملات عليهما، والثاني لا ينزل الإقرار، والتعليق عليهما، لأن اللفظ صريح في الوازنة، فهل

١ - شيخ الأسنوي: أخذ الأسنوي الفقه عن الزنكلوني، والسنباطي، والسبكي، وجلال الدين القزويني، والوجيزي وغيرهم.

يجري هذا الخلاف في الفلوس أيضاً، لأنها عددية ؟ قلت
الظاهر عدم جريانه لأن عليه المنع صراحة لفظ الدراهم في
الوازنة، وهذا المعنى منتف في الفلوس لأن الغالب كونها
عددية والله أعلم.

♦ الحالة الثالثة: أن لا يكون هناك إلا نوع واحد منها
فالحكم في هذه الحالة بصحة العقد عند الإطلاق وبالجمل
عليه أولى.

تنبه إذا راجت الفلوس رواج النقود لم يحرم الربا فيها.
قال في شرح المذهب: هذا هو الصحيح المنصوص، وبه
قطع صاحب المذهب والجمهور، وفيه وجه شاذ حكاه
الخراسانيين أنه يحرم.

المسألة الرابعة: في حقيقة الثمن ثلاثة أوجه:

- أحدهما أنه النقد لأن أهل العرف لا يطلقون اسم
الثمن على غيره. وهذا صححه العمراني والمتولي، وقالوا: هو
قول عامة أصحابنا وأصحاب أبي حنيفة.

- وثانيها: أنه ما ألصق به الباء سواء كان العرضان
عرضين أم نقدين أم أحدهما عرضاً والآخر نقداً لأن هذه
الثانية من باء الثمنية.

ويحكى هذا عن القفال^(١)، وصححه البغوي، والمثمن^(٢) ما يقابل ذلك، وعلى الأول هو العرض.

- وثالثها وهو الأصح، وعبر عنه في الوسيط بالأعدل، إنه إن كان أحد العرضين نقداً والآخر عرضاً فالتقد هو الثمن، والعرض هو المثمن، وإن كانا نقدين أو عرضين فالتمن ما ألصق به الباء، والمثمن ما قابل ذلك، وتظهر ثمرة الخلاف في مسائل منها لو باع نقداً بنقد، فعلى الأول لا مثمن فيه، أو عرضاً بعرض، فلا ثمن فيه، بل إنما هو مقايضة كما قاله الرافعي أو مبادلة كما قاله في الروضة، ومنها إذا قال بعتك هذه الدراهم بهذا العدد فعلى الثاني العبد مثمن والدراهم مثمن وعلى الأول

١ - القفال: شيخ الخراسانيين أبو بكر عبدالله بن أحمد بن عبدالله المروزي المعروف بالقفال شيخ المراوزة للعلماء من علمه إيراد وإصدار، ومن قلمه وجهة أنواء وأنوار ذو العوارف والمعارف واللطائف والطرائق، والأصحاب الذين انتشروا في الآفاق، وضاعت عن أوصافهم بطون الأوراق، كان ابتداء أمره يعمل الأقفال فلما أتى عليه ثلاثون سنة اشتغل بالفقه حتى صار وحيد زمانه فقهاً، وحفظاً، وزهداً، وورعاً، دقيق النظر، ثاقب الفهم، مصيباً في الاستنباط والتخريج، وله في الفقه وغيره من الآثار ما ليس لغيره، رحلت إليه الطلبة من البلاد فتخرجوا به وصاروا أئمة، توفي عام ٤١٧هـ / ١٠٢٦م وعمره تسعون سنة. الأسنوي: طبقات الشافعية ج ٢ ص ١٤٧.

٢ - المثمن: من العروض ما بني على ثمانية أجزاء، وثمن كل شيء قيمته. ابن منظور: لسان العرب مادة ثمن.

والثالث في صحة العقد وجهان، كالسلم في الدنانير والدراهم لأنه جعل مثنياً، فإن صححنا فالعبد مثنى، ومنذ لو قال: بعثك هذا الثوب بعبد، ووصفه صح العقد، فإن قلنا: الثمن ما لصق به الباء، فالعقد ثمن، ولا يجب تسليم الثوب في المجلس، وإن لم يقل ذلك ففي وجود تسليم الثوب وجهان:

أحدهما: نعم، لأنه يسلم نظراً إلى المعنى.

والثاني: لا، لأنه ليس يسلم لعدم لفظه فيه، فإن قلت فإذا راجت الفلوس هل تكون كالنقد، أو كالعروض: قلت: قال الغزالي في الوسيط: أما الفلوس وإن راجت رواج النقود فالصحيح أنها كالعرض، تنبيه القيمة هي ما تنتهي إليه رغبات الناس، ويعبر عنه بثمن المثل.

وحكى ابن أبي الدم^(١) في القضاء وجهان أن القيمة صفة ذاتية قائمة بالمتقوم والله أعلم.

١ - ابن أبي الدم: إبراهيم بن عبد الله بن عبد المنعم الحميري شهاب الدين أبو إسحاق المعروف بابن أبي الدم مؤرخ بحات من علماء الشافعية، مولده ٥٨٣هـ ١١٨٧م ووفاته ٦٤٢هـ ١٢٤٤م بحماه في سورية، تفقه ببغداد، وسمع بالقاهرة، وحدث بها وبكثير من بلاد الشام، وتولى قضاء حماه، وتوجه رسوياً إلى بغداد، فمرض بالمعرة فعاد إلى حماه فمات، من تصانيفه كتاب «التاريخ - خ» و«التاريخ المظفري - ط» ألفه باسم المظفر أمير ميفارقين، ترجم الإيطاليون القسم المختص منه وطبعوه وله «تدقيق العناية»

المسألة الخامسة: الثمن والمثمن إما أن يكونا معينين، أو يكونا في الذمة، أو يكون أحدهما معيناً، والآخر في الذمة، فهذه أربعة أقسام، فإذا كان المثمن في الذمة، وعقد عليه بلفظ السلم، فهو السلم سواء أكان الثمن معيناً أم في الذمة، فإن كان من الشرط فيهما التسليم في مجلس العقد، فأما إذا عقد عليه بالفاظ البيع فقال: اشتريت منك كيلجة^(١) في ذمتك من كذا، ووصفه، فالأصح أن لا يكون سلماً بل هو بيع تثبت فيه أحكامه دون أحكام السلم، وأطلق الرافعي في كتاب البيع أن المبيع إذا كان في الذمة يكون سلماً، وهذا لا يستقيم إلا على وجه مرجوع.

= في تحقيق الرواية -خ- وأدب القاضي -خ- . الأسنوي: طبقات الشافعية ج ١ ص ٢٦٦. الزركلي: الأعلام ج ١ ص ٤٩.

١ - كيلجة: مكيال فارسي اعتمدته العراقيون في مكايلهم منذ منتصف القرن العاشر الميلادي، وكذلك اعتمدته العراقيون في مكايلهم منذ القرن السادس عشر الميلادي وكان يساوي ٦٠٠ درهم من القمح ١٨٧٥ غم أو بصورة أدق ٢، ٥ لتر. هنتس: المكايل والأوزان الإسلامية ص ٧١. عامر: المكايل والأوزان والنقود ص ٣٤ - ٣٥.

وإذا كان الثمن معيناً كقولك: بعتك هذه الصرة^(١)
بهذه الدراهم التي بين يديك، وقد يكون في الذمة
كقولك بعتك هذا الثوب بعشرة دراهم فإذا كان المبيع
والثمن جزافاً كفت معاينته.

قال في شرح المذهب: إذا باع الصرة من الحنطة أو الشعير
أو الجوز وغير ذلك جزافاً، ولم يعلم واحد منهما قدرها كيلاً
ولا وزناً ولكن شاهداها فالبيع صحيح بلا خلاف عندنا،
ويكفي رؤية ظاهرها لأن الظاهر أن أجزاءها متساوية ويسن
تقليبها، والنظر إلى جميع أجزائها بخلاف الثوب المطوي.

قال الشافعي والأصحاب: كذا لو باع بصرة من الدراهم
جزافاً لا يعلم واحد منهما قدرهما، لكنها مشاهدة لهما،
صح البيع بلا خلاف عندنا انتهى.

وفي بقية الخلاف نظر، ففي كتاب السلم من الذخائر^(٢)
وجد أن المعاينة لا تكفي في الثمن.

قال الأسنوي: والقياس جرى بأنه في المبيع أيضاً.

١ - الصرة: شرح الدراهم والدنانير. ابن منظور: لسان العرب مادة صرر.

٢ - السلم في الذخائر: كتاب للرافعي.

وقال الأذري^(١) في الغنية^(٢) ففيه إطلاقهم أنه لا يشترط
كيله، ولا وزنه ولا عده ولا زرعه.

قال: وهو ظاهر فيما يخمنه الناظر إليه عند تأمله، أما لو
عظمت الصرة عظماً متفاحشاً أو كثر غيرها من المزروع
والمعدود والموزون كثرة لا يخمن الناظر إليه قدره ففي الاكتفاء
بمجرد معاينته، نظر لكثرة الغرر، مؤيده أن لو باع صرة على
موضع فيه ارتفاع أو انخفاض، أو ما يعلو نحوه في ظرف مختلف

١ - الأذري: أحمد بن حمدان بن عبد الواحد أبو العباس شهاب الدين
الأذري فقيه شافعي ولد بأذرعات الشام، وتفقه، بالقاهرة، وولي نيابة القضاء بحلب
وراسل السبكي بالمسائل الحلييات، وهي في مجلد، وجمعت فتاويه -خ- في رسالة. وله
جمع التوسط، والفتح بين الروضة والشرح عشر ون مجلداً الثالث منه مخطوط بخطه ناقص
الآخر في الظاهرية بدمشق، وشرح المنهاج شرحين أحدهما «غنية المحتاج -خ- ثماني
مجلدات، والثاني «قوت المحتاج -خ- ثلاثة عشر جزءاً منه وفي كل منهما ما ليس في
الآخر، وعاد إلى القاهرة سنة ٧٧٢ هـ ١٣٧٠ م ثم استقر في حلب إلى أن توفي، وكان
لطيف العشرة كثير الإنشاد للشعر، وله نظم قليل. ابن قاضي شعبة: طبقات الشافعية ج ٢
ص ٢٩٢ - ٢٩٣. الزركلي: الأعلام ج ١ ص ١١٩.

٢ - الغنية: كتاب للأذري أحمد بن حمدان بن عبد الواحد أبو العباس
شهاب الدين الأذري سمي شرح المنهاج، وشرح المنهاج شرحين أحدهما «غنية المحتاج
-خ- ثماني مجلدات في الظاهرية بدمشق، وهو الكتاب المطلوب، والثاني «قوت المحتاج
-خ- ثلاثة عشر جزءاً، وفي كل منهما ما ليس في الآخر.

الأجزاء رقة وغلظة، فهو كبيع الغائب في الأصح، وعللوه بعدم
إفادة التخمين برؤيته فهو مجهول القدر انتهى.
وفي المعاملة بالجزاف بيعاً أو شراء قولان:
أظهرهما في رواية الروضة، وشرح المذهب أنه يكره.
والثاني لا يكره.

قال في التتمة: وجهه أن شراء المجهول الزرع لا يكره،
فكذلك هاهنا هذا لفظه ومقتضاه عدم الكراهية في
المزروع، فلم يتعرض له الشيخان الله أعلم.

وأما ما يكون في الذمة من العوضين فلا بد أن يكون
معلوم القدر إما بالوزن أو الكيل أو العد أو الزرع.

قال في المذهب: وافق الأصحاب على أنه يشترط كون
الثلث معلوم القدر لنتيجه صلى الله عليه وسلم عن بيع الغرر^(١)،
فلو قال بعتك هذا بدرهم أو بما يتفق عليه أو بالسعر الذي
أبيع الباقي به أو بالذي يساوي في السوق، أو بما شئت أو نحو
هذه العبارات لم يصح البيع بلا خلاف.

١ - بيع الغرر: خدعة وأطعمة بالباطل، وبيع الغرر قال بيع الغرر أن يكون على غير
عُهدة ولا ثقة، ويدخل في بيع الغرر البيوع المجهولة التي لا يُحيط بكنهها المتبايعان حتى
تكون معلومة. مالك: الموطأ ص ٣٥٦. ابن منظور: لسان العرب مادة غرر.

ولو قال: بعتك ما في كمي^(١) أو ما في جرابي^(٢) أو ما ورثته
عن أبي، والمشتري لا يعلم ذلك، لم يصح.
قال في التتمة: سواء أكان البائع عالماً أم لم يكن.
وحكى المتولي عن أصحاب أبي حنيفة جوازه والله أعلم.
المسألة السادسة: إذا كان البيع أو الثمن في الذمة، فلا
يضر الجهل بجملته حال العقد إذا ذكر فيه ما يعلم به قدر
الجملة بالتأمل والفروع التي صرح الأصحاب فيها بذلك، لا
تكاد تتحصر ولنورد منها تحصيل ببعض الغرض، فمنها إذا
قال: بعتك هذه الصرة كل قفيز^(٣) بدرهم.
قال في التتمة: فإن كان عدد قُفْزان الصرة معلوماً،
فالعقد صحيح بلا خلاف، فإن كان مجهولاً، فالبيع صحيح
عندنا في الجميع، ويؤمر بتسليم الثمن.

١ - كمي: الكم هنا الجيب أو كم الثوب.

٢ - جرابي: مكيال يساوي سبعة أقدرة زمن ولاية عمر بن الخطاب يساوي ٢٩,٥ لراً أو ٢٢,٧١٥ كغم، وأهل البصرة يعرفون الجريب إلى عهدنا هذا، وهو عندهم نحو مئة نخلة ومن غير النخيل أرض سعتها هكتار. الكرملبي البغدادي: النقود وعلم النميات حاشية ص ٣١. عامر: المكايل والأوزان والنقود ص ٢٩.

٣ - قفيز: مكيال يتسع ثمانية مكايل، وجمعه أقدرة، وقفزان وهي كلمة آرامية الأصل كان القفيز في سورية وفلسطين يساوي ١٥١,٤ لتر. الكرملبي البغدادي: النقود وعلم النميات حاشية ص ١. عامر: المكايل والأوزان والنقود ص ٢٠.

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: يصح البيع في قفيز واحد لأن عوض قفيز واحد معلوم، وجملة الثمن مجهولة، فصح في القدر المعلوم، ولنا أن جميع العدة معلوم بالمشاهدة وثمن كل قفيز معلوم، وإنما جاهل التفصيل وذلك لا يوجب منع صحة العقد لو قال: اشتريت هذا المال بمبلغ كذا، وبعتك مرابحة على قل عشرة درهم ودانق^(١) مثلاً، لا يعلمان قدر مبلغ العقد صحيح، كذلك ههنا. قال: ومثله إذا قال بعتك هذه الأرض كل ذراع^(٢) بدرهم، انتهى.

١ - الدانق: من الفارسية دانة أي حبة، والدانق ثمانى حبات وخمسا حبة من حبات الشعير المتوسطة التي لم تقشر، وقد قطع من طرفيها ما امتد، وهو وحدة وزن ونقد يساوي سدس درهم، ويذكر المقرئ أن الدانق من مضاعفات القيراط أربع مرات والدانق ثلاث قرايط، وقد كانت على عهد الرسول صلى الله عليه وسلم. الكرملى البغدادي: النقود وعلم النميات ص ٢٧. هتس: المكايل والأوزان والنقود ص ٢٩. عامر: المكايل والأوزان والنقود ص ٤٥.

٢ - ذراع: واحدة قياس.

وقال الغزالي في الوجيز^(١) بعد قوله: إن الجهل بالقدر فيما في الذمة ثمناً أو مثمناً مبطل. لو قال: بعتك هذه الصرة كل صاع بدرهم صح، وإن كانت مجهولة الصيعان، لأن تفصيل الثمن المعلوم، وإن لم يعلم جملته، والغرر ينتفي به، وذكر في الوسيط^(٢) نحو ذلك، فقال في الصورة المذكورة صح، وإن كانت مجهولة الصيعان، ولم يكن جملة الثمن معلوماً، لأنه إذا رأى حسن المبيع، وعرف قدر ثمن كل صاع فقد انتفى الغرر، وسلك طريق معرفة الريح والخسران.

وقال الرافعي: ولو قال بعتك هذه الصرة كل صاع بدرهم يصح العقد، وإن كانت الصرة مجهولة الصيعان، وقدر الثمن مجهولاً، وكذا الحكم. ولو قال بعتك هذه الأرض، أو هذا الثوب، كل ذراع بدرهم، أو هذه الأغنام كل واحدة بدينار.

١ - الوجيز: كتاب في الفقه للغزالي.

٢ - الوسيط: كتاب للغزالي سلف ذكره.

وحكى القاضي ابن كج^(١) عن ابن اسحاق^(٢): أنه لا يصح البيع في الغنم كلها.

وقال أبو حنيفة: إذا كانت الجملة مجهولة، صح البيع في مسألة الأرض والثوب لا يصح في شيء كذا نقله الرافعي،

١ - ابن كج: أبو القاسم يوسف بن أحمد بن كج الدينوري تفقه على ابن القطان، وجمع بين رئاسة الدين والدنيا، وكان يضرب به المثل في حفظ المذهب، وارتحل الناس إليه في الآفاق رغبة في علمه وجودة، قتله العيارون بالدينور ليلة ٢٧ رمضان ٤٠٥هـ ١٠١٤م قال الشيخ أبو اسحاق، قال ابن خلكان: وكانت له نعمة كبيرة، قال: وحكى السمعاني أن الشيخ أبا علي السنجي لما انصرف من عند الشيخ أبي حامد اجتاز به فرأى علمه وفضله. فقال يا استاذ الاسم لأبي حامد، والعلم لك، فقال رفعته بغداد وحطنتي الدينور. الأسنوي: طبقات الشافعية ج ٢ ص ١٧٦. ابن قاضي شهبة: طبقات الشافعية ج ١ ص ٢٠٤.

٢ - ابن اسحاق: ابراهيم بن أحمد أبو اسحاق المروزي أحد أئمة المذهب الشافعي، أخذ الفقه عن عبدان المروزي ثم عن ابن سريج، والاصطخري، وانتهت إليه رئاسة المذهب في زمانه، وصنف كتباً كثيرة، وأقام في بغداد مدة طويلة يفتي ويدرس، وانتفع به أهلها، وصاروا أئمة كابن أبي هريرة، وأبي زيد المروزي، وأبي حامد المروزي، قال العبادي: وهو الذي قعد في مجلس الشافعي في مصر سنة القرامطة، واجتمع الناس عليه، وضرَبوا إليه أكباد الإبل، وسار في الآفاق من مجلسه سبعون إماماً من أصحاب الشافعي. قال الشيخ أبو اسحاق: انتهت إليه الرئاسة في العلم في بغداد، وشرح المختصر، وصنف الأصول، وأخذ عنه الأئمة، وانتشر الفقه عن أصحابه في البلاد، وخرج إلى مصر، ومات فيها ٣٤٠هـ ٩٥٤م ودفن عند الشافعي. ابن قاضي شهبة: طبقات الشافعية ج ١ ص ١٠٦ - ١٠٧.

ووجه الصحة في مسألة الصرة بأن الصرة، مشاهدة والمشاهدة كافية للصحة.

قال: ولا يضر الجهل بمبلغ الثمن، فإن تفصيله معلوم، والغرر يرتفع به، فإنه يعلم أقصى ما تنتهي إليه الصرة، وقد يرغب فيها على شرط مقابلة كل صاع بدرهم كم كانت، وتابعه في الروضة على ذلك، والمسألة مسطورة كذلك في كتب لا تحصى، وهذه الصورة كافية في حصول الغرض، ومنها لو قال: بعتك هذه الصرة إلا صاعاً.

قال في التتمة: وإن كان عدد الصيعان معلوماً صح، وإن كان مجهولاً فالعقد فاسد.

قلت: وقضية هذا ذلك أنه لا فرق بين أن يكون عدد الصيعان قليلاً أو كثيراً، حتى لو كلف ألف ألف فإن العقد يصح دون تفرقة بين أن يعلم المتبايعان قدر الباقي حال العقد، أم لا.

ومنها إذا قال: بعتك هذا الثوب بمائة دينار إلا عشرة دراهم، أو بمائة درهم إلا دينار.

قال في التتمة: فإن كان قدر الدينار معلوماً فالعقد صحيح، وإن كان غير معلوم فالعقد فاسد لأجل جهالة العوض. قال: ويخالف ما لو أقر بمئة إلا ديناراً حيث صح الإقرار، لأن الإقرار يصح مجهولاً.

وقال الرافعي ولو قال: بعتك بمئة دينار إلا عشرة دراهم لم يصح إلا أن يعلما قيمة الدينار بالدراهم.

وذكر في الروضة نحوه إلا أنه زاد، فقال: ينبغي أن لا يكفي علمهما بالقيمة، بل يشترط قصدهما استثناء القيمة، ونقل عن المستظهري^(١) نهياً وتعقبه الأسنوي في المهمات وبين بطلانه، والغرض من هذه المسألة أن التصوير بما ذكر إنما هو طريق ضرب المثال لسهولة استثناء العقد الواحد، وإلا فقد يكون كل واحد من المستثنى والمستثنى منه عدداً مركباً، وفي أحدهما لموكليهما كسر، فيفسر الحساب الموصل للعلم الباقي، ومع ذلك يصح البيع مع الجهالة بقدر الباقي حين العقد، على أن المثال الذي ذكره الرافعي لو كان قيمة

١ - المستظهري الشاشي: محمد بن أحمد بن الحسين بن عمر أبو بكر الشاشي القفال الفارقي الملقب فخر الإسلام المستظهري. رئيس الشافعية بالعراق في عصره ولد بميفارقين سنة ٤٢٩هـ ١٠٣٧م ورحل إلى بغداد، فتولى فيها التدريس بالمدرسة النظامية سنة ٥٠٤هـ ١١١٠م، واستمر إلى أن توفي في سنة ٥٠٧هـ ١١١٤م من كتبه «حلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء - خ» يعرف بالمستظهري، صنفه للإمام المستظهر بالله، والمعتمد، وهو كالشرح له. و«الشافي» شرح مختصر المزني و«الفتاوى - خ» صغير يعرف بفتاوى الشاشي، و«العمدة في فروع الشافعية - خ» و«تلخيص القول في مسألة تتعلق بالطلاق». الزركلي: الأعلام ج ٥ ص ٣١٦.

الدينار قيمة سبعة عشر وثلثاً وربعاً مثلاً، لكان الحكم
بالباقى عشرأ يحتاج إلى مزيد تكلف حساب.

ومنها قال في التتمة: إذا أخبر عن قدر الثمن، وقدر الربح
المشروط على كل عشرة، فإن قال: اشتريت بكذا، وبعتك
مرابحة على كل عشرة دينار وقيراط وحبّة ومبلغ جملة الربح
المشروط ما كان معلوماً للمشتري، أولهما جميعاً، فالعقد
صحيح، لأن تلك الجهالة ترتفع بالمحاسبة، ويقدر كل واحد
على إزالتها منفرداً بها، ولا يتصور أن يقع بينهما فيه منازعة،
وصار كما لو اشترى شيئاً بكف من دراهم مجهولة القدر
يصح العقد، لأن الجهالة ترتفع بالوزن، انتهى.

وهذا ما قطع به الشيخان وغيرهما به، ومنها قال في
التتمة: إذا بعتك بخسران ده يآزن ففي المسألة وجهان:
أحدهما وبه، قال أبو ثور^(١): أنها تنقص من كل عشرة
واحداً، فإن كان الثمن مئة فيلزمه تسعون.

والوجه الآخر: هو الصحيح، وبه قال أبو حنيفة رحمه الله
تعالى: يحط من كل أحد عشرة درهماً درهم، فعلى هذا إذا

١ - أبو ثور: فهمي بن فهم بن عمرو بن قيس بن عيلان له صحبة لا يعرف اسمه ولا
اسم أبيه. ابن الأثير: أسد الغابة ج ٥ ص ١٥٥.

كان الثمن مائة وعشرة فيلزمه مئة، وعلى الأول تسعة وتسعون انتهى.

وهذا الذي صححه الشيخان وغيرهما، فلو كان الثمن مئة يلزمه على الصحيح تسعون وعشرة أجزاء من أحد عشر جزءاً من درهم، ومنها مسائل الدور المتعلقة بتفريق المنفعة كما لو باع المريض عبداً يساوي ثلاثمائة بمئة ولا مال له غيره، فقد حاباه^(١) وحكم محاباته في البيع والشراء حكم الهبة وسائر تبرعاته فيعتبر من الثلث فإذا زادت على الثلث كما في هذه الصورة ولم يخبر الورثة ما زاد فيرتد البيع في بعض المبيع.

وفي الثاني طريقتان: أحدهما القطع بصحة البيع منه. وأظهرهما: عند أكثرهم أنه على قولي تفريق الصفقة، وإذا قلنا بصحة البيع في الباقي، ففي كيفيتها قولان أو وجهان: أحدهما أن البيع يصح في القدر الذي يحتمله الثلث والقدر الذي يوازي الثمن بجميع الثمن ويبطل في الباقي لأنه اجتمع للمشتري معارضة ومحاباة، فوجب أن يجمع بينهما، فعلى هذا يصح العقد في ثلثي العبد بالمئة، ويبقى مع الورثة

١ - المحاباة: العطاء. ابن منظور: لسان العرب مادة حبا.

ثالث العبد وقيمته مئة، والمثمن وهو مئة، وذلك مثل المحاباة وهي مئة ولا تدور المسألة على هذا القول.

والقول الثاني، وهو الذي، رجحه إمام الحرمين^(١) وأكثر الحساب أنه إذا ارتد البيع في بعض المبيع وجب أن يزيد إلى المشتري ما يقابله من الثمن فعلى هذا تدور المسألة، لأن ما ينفذ منه البيع يخرج من التركة، وما يقابله من الثمن يدخل فيها، ومعلوم أن ما ينفذ فيه البيع يزيد بزيادة التركة، وينقص بنقصها، فيزيد المبيع بحسب زيادة التركة، وتزيد التركة بحسب زيادة المقابل الداخل، ويزيد المقابل بحسب زيادة المبيع، وهذا دور، ويتوصل إلى معرفة المقصود بطرق

١ - إمام الحرمين: عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني، أبو المعالي ركن الدين الملقب بإمام الحرمين، أعلم المتأخرين من أصحاب الشافعي، ولد في جوين ٤١٩هـ ١٠٢٨م من نواحي نيسابور، ورحل إلى بغداد فمكة حث جاور أربع سنوات، وذهب إلى المدينة فأفتى ودرس جامعاً طرق المذاهب ثم عاد إلى نيسابور فبنى له الوزير نظام الملك المدرسة النظامية، وكان يحضر دروسه أكابر العلماء، له مصنفات كثيرة منها «غياث الأمم والتبائت الظلم - ط» و«العقيدة النظامية في الأركان الإسلامية - ط» و«البرهان - خ» في أصول الفقه و«نهاية المطلب في دراية المذهب - خ» في فقه الشافعية اثنا عشر مجلداً و«الشامل» في أصول الدين على مذهب الأشاعرة، و«الارشاد - ط» في أصول الدين و«الورقات - ط» في أصول الفقه و«غياث الخلق - ط» توفي بنيسابور ٤٧٨هـ ١٠٨٥م. الزركلي: الأعلام ج ٤ ص ١٦٠.

حسابية كطريقة الجبر والمقابلة، وغيرها، فإذا سلكت ظهر أنه يصح البيع في نصف العبد وقيمته مئة وخمسون بنصف الثمن وهو خمسون، وكأنه اشترى سدسه بخمسين، وثلثه وصية له، يبقى مع الورثة نصف العبد وهو مئة وخمسون، والثلث خمسون، والمبلغ مائتان، وذلك مثل المحاباة وليس لنا غرض في بيان الطرق الموصلة للجواب في هذه المسألة وأضرابها، ولكن المقصود من ذكرها التنبية على أن قدر المبيع فيها وفي أشباهها مجهول، حال العقد العقد للبائع والمشتري وكذلك ثمنه مع صحة العقد لإمكان التوصل إلى معرفة قدرها بالحساب الدقيق، الذي يكاد يعرفه كثير من الفقهاء فضلاً عن العوام، ولا يقال أن جملة الثمن كانت معلومة للبائع والمشتري حالة العقد والجهالة، إنما طرأت لضرورة عروض التنقيص المسبب عن مؤن البائع، وضيق ثلثه، ومنع الورثة ما زاد عليه لأننا نقول لم يفرق الأصحاب بين كون البائع والمشتري عالمين بأن تصرف المريض، إنما ينفذ في الثلث أو جاهلين بذلك، أو أحدهما عالماً والآخر جاهلاً، وبتقدير كونهما عالمين بذلك، لا وثوق لهما بأن المبيع هو جملة العبد، ولا أن الثمن هو المئة المفروضة، بل يعتقد أن كلاهما أو أحدهما أن الذي يستقر عليه العقد إنما هو بعض العبد ببعض

الثلث، وإن كانا جاهلين بمقدارهما ولو فرض أنهما عالمان بالحكم وبحساب هذه المسألة الموصول إلى معرفة مقدار ما يصح فيه البيع من العبد، فلا ينبغي الجهالة، إذا خلف البائع مالا يميز العبد، لأن قدر الثلث إنما يعتبر عند الموت، والله أعلم، وهذا القدر بل بعضه كاف في الدلالة على أن العلم بجملة الثمن حالة العقد ليس بشرط في صحته، إذا كان فيه ما يعلم به الجملة، وبالله التوفيق.

الباب الثاني : في بيان أن عقد الشراء إذا وقع بفلوس
عددية ثم قبل قبضها غير السلطان أو نائبه حسابها، أو زاد في
عدد ما يقابل الدرهم منها حتى رخصت كما هو الآن أو نقص
من عدد ما يقابل الدرهم منها، غلت، فاللازم للمشتري إقباض
الثمن منها على حساب ما كان التعامل بها يوم العقد، لا على
حساب ما حدث بعد ذلك من التغيير، وهذا الباب هو المقصود
بموضع هذا التصنيف، والقرض ونحوه كالبيع.

قال أبو سعد المتولي رحمه الله تعالى في التتمة: إذا باع
ماله بنقد معين فمنع السلطان من المعاملة بذلك النقد، لا
يفسد العقد، ولكن إذا كان العوض مشار إليه فيسلم ما وقع
عليه، وإن كان قد التزمه في الذمة فيأتي بالقدر الملتزم من
ذلك النقد ويسلم.

وحكي عن أبي حنيفة^(١) رحمه الله في رواياته أنه قال:
يفسد العقد، ودليلنا أن الملتزم بالعقد مقدور على تسليمه

١ - أبو حنيفة: النعمان بن ثابت إمام الحنفية أحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة، قيل
أصله من فارس، ولد ونشأ بالكوفة ٨٠هـ / ٦٩٩م، له "مسند - ط" في الحديث
و"المخارج - خ" في الفقه صغير وتنسب إليه رسالة "الفقه الأكبر - ط" توفي ببغداد
١٥٠هـ / ٧٦٧م. الزركلي: الأعلام - ج ٨ - ص ٣٦.

والتالية باقية ، فوجب أن لا يفسخ العقد كما لو اشترى شيئاً
في حال غلاء الأسعار ، فرخصت الأسعار.

قال: وإذا جاء بذلك النقد فعلى البائع قبوله ولا خيار له
لأن التغيير ما عاد إلى العين ، وإنما قلت فيه رغبات الناس
فصار كما لو اشترى شيئاً فرخصت الأسعار.

قال: ولو جاء بالنقد الذي استخدمه السلطان لا يلزمه
قبوله كما لو اشتراه بالدرهم وجاء بالدنانير ، انتهى.

قوله بنقد معين يشمل ما تعين شرط في صحة العقد ،
وذلك إذا تعددت النقود ولا غالب فيها ، وما لا يشترط فيه
التعيين ، وذلك إذا لم يكن في البادي سواء ، أو تعددت النقود
وكان هو الغالب ، وما إذا غلب أحدهما وكان ما عينه مغلوباً
ثم تقييده بالتعيين ليس شرطاً في التصوير ، بل لو لم يكن في
البلد سواء ، أو كان هو الغالب فالحكم كذلك ، كما لو
سنحكيه بأنه لا يتعين الحمل عليه عند الإطلاق.

وقال أقضى القضاة أبو الحسن الماوردي في الحاوي^(١) رحمه
الله: وإذا حصلت في ذمة رجل دراهم موصوفة ، وكانت نقداً

١ - الحاوي: كتاب للماوردي علي بن محمد بن حبيب أبو الحسن الماوردي في فقه
الشافعية نيف وعشرون جزءاً مطبوعاً.

يتعامل الناس به، فحظر السلطان المعاملة بها وحرمها عليهم،
لم يستحق صاحب الدراهم غيرها ولم يجز أن يطالب بقيمتها.
وقال أحمد بن حنبل^(١): له المطالبة بقيمتها ذهباً في آخر
يوم حرمت.

قال: وهذا خطأ لأن أكثر ما في تحريم المعاملة بها أن
يكون بخساً لقيمتها، وما ثبت في الذمة لا يستحق بدله
لنقصان قيمته، كالبر والشعير وغيره. انتهى.

قوله: وإذا حصلت في ذمة رجل دراهم موصوفة أعم مما
فرض صاحب التهمة الكلام فيه، لتناوله البيع والقرض
وغيرهما، وقوله فحظر السلطان المعاملة بها وحرمها عليهم،
ظاهره إن تحريم السلطان معتبر في مثل هذا، وإنه يحرم عليهم
التعامل بما منع من التعامل به، وليس ببعيد ويدل عليه قوله
تعالى: «يأيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي
الأمر منكم»^(٢). بناء على أن أولي الأمر هم الأمراء وهو قول

١ - أحمد بن حنبل: إمام المذهب الحنبلي وأحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة، أصله
من مرو، ولد ببغداد ١٦٤هـ / ٧٨٠م نشأ منكباً على طلب العلم وسافر في سبيله. صنف
(المسند - ط) وله كتب في (التاريخ) و(الناسخ والمنسوخ) وغيرها كثير، سجنه المعتصم
لامتناعه القول بخلق القرآن، توفي ٧٨٠هـ / ٨٥٥م. الزركلي: الأعلام ٢٠٣/١.

٢ - سورة النساء: الآية ٥٩.

الجمهور منهم: أبو هريرة^(١)، وابن عباس^(٢)، وعبد الرحمن بن زيد بن اسلم^(٣)، وعكرمة^(٤) وآخرون وهو الذي اختاره الإمام الشافعي^(٥) رضي الله تعالى عنه.

١ - أبو هريرة: عمير بن عامر بن عبد ذي الشرى من قبيلة دوس، وقد اختلف في اسمه اختلافاً كثيراً لم يختلف في اسم آخر مثله بين عبد الله وعبد الرحمن وقد كني أبو هريرة لأنه وجد هرة في كفه، كان من أصحاب الصفة، أسلم عام خيبر وشهدا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم لزمه وواظب عليه رغبة في العلم فدعا له رسول الله صلى الله عليه وسلم، كان يكثر الحديث عن الرسول، استعمله عمر بن الخطاب رضي الله عنه على إبحرين، فترفي بالمدينة سنة ٥٧هـ ٦٧٦م وهو ابن ثمان وسبعين سنة. ابن الأثير: أسد الغابة ج ٥ ص ٣١٥ - ٣١٦ - ٣١٧.

٢ - ابن عباس: عبد الله بن عباس بن عبد المطلب القرشي الهاشمي حبر الأمة الصحابي الجليل، ولد بمكة ونشأ في بدء عصر النبوة فلازم رسول الله صلى الله عليه وسلم، وروى عنه الأحاديث الصحيحة، وشهد مع علي الجمل، وصفين وكف بصره في آخر عمره فسكن الطائف، وتوفي بها ٦٨هـ ٦٨٧م. الزركلي: الأعلام ج ٤ ص ٩٥.

٣ - عبد الرحمن بن زيد نحو ٦٥هـ ٦٨٥م زيد بن الخطاب العدوي القرشي كان من أتم الرجال خلقه، روى الحديث عن أبيه وغيره، وروى عنه ابنه عبد الحميد وآخرون. زوجه عمر بن الخطاب ابنته فاطمة، وولاه يزيد بن معاوية مكة ٦٣هـ ٦٨٢م. الزركلي: الأعلام ج ٣ ص ٣٠٧.

٤ - عكرمة بن عبد الله البربري المدني ٢٥ - ١٠٥هـ ٦٤٥ - ٧٢٣م أبو عبد الله مولى عبد الله بن عباس تابعي كان من أعلم الناس بالتفسير والمغازي، طاف البلدان، وروى عنه زهاء ثلاثمائة رجل منهم أكثر من سبعين تابعياً، وذهب إلى نجد الحاروري فأقام عنده ستة أشهر، ثم كان يحدث برأي فجدة، وخرج إلى بلاد المغرب، فأخذ عن أهلها رأي الصفرية، وعاد إلى المدينة لطلبه أميرها ففتغيب عنه حتى مات، وكانت وفاته بالمدينة =

قال: إن من كان حول مكة من العرب لم يكن يعرف الإمارة، وكانت العرب تأنف أن تعطي بعضها بعضاً طاعة الإمارة، فلما دانت لرسول الله صلى الله عليه وسلم لم تر ذلك يصلح لغير رسول الله صلى الله عليه وسلم، فأمرُوا أن يطيعوا أولي الأمر، ويدل على صحة هذا القول ما في الصحيحين^(٣) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أنه صلى الله عليه وسلم قال: «من أطاعني فقد أطاع الله، ومن يعصيني فقد عصى الله، ومن يطع الأمير فقد أطاعني، ومن يعص الأمير فقد عصاني»^(٣).

= هو وكثير، غرة في يوم واحد، فقليل مات أعلم الناس، وأشعر الناس. الزركلي: الأعلام ج ٤ ص ٢٤٤.

١ - الشافعي: محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان أحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة وإليه نسبت الشافعية كلها. ولد بغزة ١٥٠هـ / ٧٦٧م. توفي بالقاهرة ٢٦٧هـ / ٨٢٠م، أفتى وهو ابن عشرين سنة له تصانيف كثيرة أشهرها كتاب الأم - ط) في الفقه (المسند - ط) في الحديث و(أحكام القرآن - ط) و(السنن - ط) وغيرها. الزركلي: الأعلام ج ٦، ص ٢٦.

٢ - صحيح مسلم والبخاري.

٣ - حديث البخاري: صحيح البخاري ج ٣ - ص ١٠٨٠.

ويشبه ذلك ما قاله النووي رحمه الله تعالى في فتاويه: إذا أمر أولي الأمر الناس بصيام ثلاثة أيام للاستسقاء^(١) عند الحاجة إليه، يكون الصيام عليهم واجباً.

قال: ومن أخل به والحالة هذه أثم، واستدل بالآية.

قال: والأمر الموجب.

قال: وللأحاديث الصحيحة في الأمر بطاعة ولاية الأمر.

وقال الإمام أبو القاسم الرافعي رحمه الله تعالى: لو باع شيئاً بنقد معين أو مطلق وحملناه على نقد البلد فأبطل السلطان ذلك النقد لم يكن للبائع إلا ذلك النقد، كما لو اسلم في حنطة فرخصت ليس له غيرها، وفيه وجه آخر إنه مخير، إن شاء أجاز العقد بذلك النقد، وإن شاء فسخه كما لو تعين المبيع قبل القبض.

وعند أحمد أنه يجب تسليم النقد الجديد بالقيمة.

وذكر النووي رحمه الله في الروضة^(٢) نحو ذلك، إلا أنه عبر عنه الوجه الذي حكاه الرافعي بأنه شاذ ضعيف.

١ - الاستسقاء: أي طلب سقاية الله تعالى عند حدوث الجذب.

٢ - الروضة: كتاب للنووي اسمه المبهعات على الروضة في الأعلام والروضة في الفروع في كشف الظنون، وروضة الطالبين وعمدة المتقين، قال: وعليه مهمات أي تعليقات للشيخ جمال الدين الأسنوي.

وقال في شرح المذهب: إذا باع بنقد معين أو بنقد مطلق وحملناه على نقد البلد فأبطل السلطان المعاملة قبل القبض. قال أصحابنا: لا يفسخ العقد، ولا خيار للبائع، وليس له إلا ذلك النقد المعقود عليه، كما لو اشترى حنطة، فرخصت قبل القبض أو أسلم فيها، فرخصت قبل المحل فليس له غيرها هكذا قطع به الجمهور.

وحكى البغوي والرافعي وجهاً: إن البائع مخير إن شاء أجاز البيع بذلك النقد، وإن شاء فسخه كما لو تغيب قبل القبض، والمذهب الأول انتهى.

وقال في رواية الروضة: ولو أقرضه نقداً فأبطل السلطان المعاملة به فليس له إلا النقد الذي أقرضه. نص أيضاً عليه الشافعي رضي الله تعالى عنه، ونقله عنه ابن المنذر^(١) وسبق نظيره في البيع انتهى.

١ - ابن المنذر: ٢٤٢ - ٣١٩هـ ٨٥٦ - ٩٣١م، محمد بن ابراهيم بن المنذر النيسابوري أبو بكر، فقيه مجتهد من الحفاظ كان شيخ الحرم بمكة، قال الذهبي: ابن المنذر صاحب الكتب التي يصنف مثلها منها «المبسوط» في الفقه، و«الأوسط» في السنن و«الاجتماع والاختلاف» -خ- و«الإشراف على مذاهب أهل العلم» -خ- الجزء الثالث منه فقه و«اختلاف العلماء» -خ- و«تفسير القرآن» -خ- كبير، وغير ذلك، توفي بمكة. الزركلي: الأعلام ج ٥ ص ٢٩٤ - ٢٩٥.

فهذه النقول كلها متفقة على أن ليس للبائع إلا النقد المعقود عليه، وإذا لم يكن له إلا ذاك وقد أبطله السلطان فالذي لم يبطله بالكلية بل تسبب في رخصه ولم يمنع من التعامل به أولى بأن لا يكون له إلا ذاك، وقد بينا في المسألة الثالثة من الباب الأول أن الفلوس تجري مجرى النقد في أحواله الثلاثة التي قد بينها هناك، فليكن مثله في هذا الحكم إذا أبطلها السلطان أو غيرها بزيادة أو نقصان، فإن قلت لا يلزم في إجراء الفلوس مجرى النقد في أحواله الثلاثة أن يكون مثله في حال إبطال السلطان لها، أو تغييرها لأن الجاري يجري الشيء لا يجب أن يعطي حكمه في كل وجه، ألا ترى أن الفلوس وإن جرت مجرى النقد في التعامل بها فليست ربوية على المذهب الصحيح، ولا تقوم بها الأشياء، ولا زكاة في عينها عندنا.

قلت: الأدلة التي تمسكوا منها في هذه النقول التي حكيناها لتعيين النقد المعقود عليه عند إبطال السلطان له متاولة للفلوس في حالة إبطالها وتغييرها، ألا ترى إلى استدلال صاحب التتمة في صحة العقد وعدم انفساخه عند إبطال السلطان النقد بقوله: أن الملتزم بالعقد مقدوراً على تسليمه والمسألة باقية توجب أن لا ينفسخ العقد كما لو اشترى شيئاً في حال غلاء الأسعار واستدلّاه على أن البائع يلزمه قبول ذلك

النقد الذي أبطله السلطان، وأنه لا خيار له بقوله. لأن التغيير ما عاد إلى العين، وإنما قلت فيه رغبات الناس، فصار كما لو اشترى شيئاً فرخصت الأسعار أليس ما ذكره متناولاً للفلوس في الحالتين المذكورتين وإلى قول صاحب الحاوي في أن الاستدلال على أن صاحب الدراهم لم يستحق غيرها عند الإبطال لأن أكثر ما في تحريم المعاملة بها أن يكون بخساً لقيمتها، وما ثبت في الذمة لا يستحق بدله لنقصان قيمته كالبر والشعير وغيره، أليس متناولاً للفلوس في الحالة المذكورة بطريق الأولى، لأن المعاملة بها لم تحرم، وقد ثبت في ذمة المشتري فهي كالبر والشعير إذا رخصا، وإلى إلحاق الرافعي والنووي النقد المبطل بالحنطة المسلم فيها فرخصت، وأنه ليس له غيرها، وإلى إلحاق النووي له بما إذا اشترى حنطة فرخصت قبل القبض، فعموم هذه الأدلة تتناول الفلوس المفيرة بذاتها لا بواسطة إلحاقها بالنقد، ولا يخفى ذلك على ذي نظر صحيح منصف لم يفسد نظره الهوى والتعصب، وبالله التوفيق. وقد صرح بما ذكره الإمام مالك رحمه الله تعالى فقال أبو الحسن اللخمي المالكي^(١) في كتاب التبصرة^(٢) قبيل قوله

١ - أبو الحسن اللخمي: المالكي... ٤٧٨هـ ١٠٨٥م، علي بن محمد الربيعي أبو الحسن المعروف باللخمي فقيه مالكي له معرفة بالأدب والحديث، قيرواني الأصل، نزل

باب في المبايعة بالدرهم الزیوف^(٢) وقال مالك في القرض والبيع بالفلوس: إذا أفسدت فليس له إلا فلوس.

قال في كتاب الرهن^(٣) يعني مالك: فلو كانت مائة فلس بدرهم، ثم صارت ألف فلس بدرهم لم ينظر إلى ذلك، وليس له إلا مثل فلوسه انتهى.

وقال أبو الوليد الباجي المالكي^(٤) في شرح المدونة المسمى بالتمهيد^(١) في باب من أقرض فلوساً أو دراهم فتغير جريها،

سفاقد، وتوفي بها، صنف كتباً مفيدة من أحسنها تعليق كبير على المدونة في فقه المالكية سماه التبصرة. الزركلي: الأعلام ج ٤ ص ٣٢٨.

١ - التبصرة: كتاب ألفه أبو الحسن اللخمي المالكي أورد فيه آراء خرج بها على المذهب. الزركلي: الأعلام ج ٤ ص ٣٢٨.

٢ - الدرهم الزیوف: جمع زيف وهو الدرهم الذي خلط به نحاس، أو غيره وكانت على نوعين إما أن يكون عيارها رديئاً، أو تضرب من الناس، وتبطن بالفضة الخالصة. النقشبندی: الدرهم الإسلامي ج ١ ص ٧ - ٨. الكرملی البغدادي: النقود وعلم النميات ص ٥٠ حاشية.

٣ - الرهن: كتاب للإمام مالك. الإمام مالك: الموطأ ص ٣٩٣.

٤ - أبو الوليد الباجي المالكي: ٤٠٣ - ٤٧٤هـ ١٠١٢ - ١٠٨١م، سليمان بن خلف بن سعد التجيبي القرطبي، فقيه مالكي كبير من رجال الحديث أصله من بطليوس ومولده في باجة بالأندلس رحل إلى الحجاز سنة ٤٦٢هـ ١٠٦٩م فمكث ثلاثة أعوام وأقام ببغداد ثلاثة أعوام، وبالموصل عاماً وفي دمشق وحلب مدة، وعاد إلى الأندلس فولي القضاء في بعض أماناتها، وتوفي بالمرية. من كتبه «السراج في علم الحجاج» و«إحكام الفصول في

قال مالك: ولو استقرضت فلوساً ففسدت لرددت مثلها، ولو
بعت سلعة بفلوس ففسدت قبل أن أقبضها منه، فلي مثل فلوس
فلوسي التي بعت بها السلعة الجارية بين الناس يومئذ، ليس لي
إلا ذلك انتهى.

والظاهر أن مراده بفسادها تغير حالها بالرخص كما بينه
في كتاب الرهن، بقوله: فلو كانت مئة فلس بدرهم إلى آخره.
قال القاضي أبو الفضل محمد بن أحمد بن الحسين
الحنفي^(٢) في شرحه لمختصر الإمام أبي جعفر الطحاوي^(٣): ولو

أحكام الأصول -خ- منه نسخة في مجلد ضخمة في خزانة القرويين بفاس كتبت سنة
٦٨١هـ ١٢٨٢م برقم ٦٢١/٤٠، والتسديد إلى معرفة التوحيد، «واختلاف الموطآت»
و«شرح فصول الأحكام» و«بيان ما مضى به العمل من الفقهاء والحكام -خ- و«الحدود
والإشارة -خ- رسالة في أصول الفقه» و«فرق الفقهاء» و«المنتقى -ط- كبير في شرح
موطأ مالك، و«شرح المدونة المسمى بالتمهيد -ط- والتعديل والتجريح لمن روى عنه
البخاري في الصحيح». الزركلي: الأعلام ج ٣ ص ١٢٥.

١ - كتاب لأبي الوليد الباجي المالكي، سليمان بن خلف بن سعد التجيبي، وهو شرح
المدونة مطبوع. الزركلي: الأعلام ج ٣ ص ١٢٥.

٢ - القاضي أبو الفضل محمد بن أحمد بن الحسين الحنفي: لم أقف له على ترجمة في
المصادر المتوفرة حالياً.

٣ - أبو جعفر الطحاوي: ٢٣٩ - ٣٢١هـ ٨٥٣ - ٩٣٣م أحمد بن محمد بن سلامة بن
سلمة الأزدي الطحاوي أبو جعفر فقيه، انتهت إليه رئاسة الحنفية بمصر، ولد ونشأ في
طحا من صعيد مصر، وتفق على مذهب الشافعي، ثم تحول حنفياً، ورحل إلى الشام

اشترى مائة فلس بدرهم فقبض الفلوس أو الدراهم ثم نقد فأجاز البيع لأنهما تفرقا عن عين بدين، فإن كسدت الفلوس بعد ذلك، فإنه ينظر إن كانت الفلوس هي المقبوض ولا يبطل البيع لأن كساد الفلوس بمنزلة هلاكه، وهلاك المعقود عليه بعد القبض يبطل البيع والقياس إنه لا يبطل لأنه قادر على أداء ما وقع عليه العقد، وقال بعض مشايخنا: إنما يبطل العقد إذا اختار المشتري إبطاله وفسخه لأن كسادها بمنزلة عيب فيها والمعقود عليه إذا حدث فيه عيب قبل القبض بيّن للمشتري فيه الخيار، والأول أظهر، ولو نقد الدرهم وقبض من الفلوس نصفه خمسين، وبعد البيع كسدت الفلوس بطل العقد في نصفه وله أن يسترد نصف درهم، ولو اشترى فاكهة أو شيئاً بعينه بفلوس، ثم كسدت الفلوس قبل أن ينقدها، وقد قبض

سنة ٢٦٨هـ - ٨٨١م فاتصل بأحمد بن طولون، فكان من خاصته، وتوفي بالقاهرة، وهو ابن أخت الزني، من تصانيفه «شرح معاني الآثار - ط» في الحديث مجلدان، و«بيان السنة - ط» و«رسالة وكتاب الشفعة - ط» و«المحاضرات والسجلات» و«مشكل الآثار - ط» أربعة أجزاء في الحديث و«أحكام القرآن» و«المختصر» في الفقه، وشرحه كثيرون، و«الاختلاف بين الفقهاء - خ» الجزء الثاني منه في دار الكتب وهو كبير لم يتمه، و«تاريخ» كبير منه مجلدات مخطوطة في استنبول، باسم «معاني الخيار في أسماء الرجال ومعاني الآثار» و«مناقب أبي حنيفة». الزركلي: الأعلام ج ١ ص ٢٠٦. دائرة المعارف الإسلامية ج ١٥ ص ١٠٠.

المبيع ففسد البيع، عليه إن يرد المبيع إن كان قائماً، وقيمته أو مثلاً إن كان هالِكاً.

وروى عن أبي يوسف^(١) أنه قال: عليه قيمة الفلوس، ولا يفسد البيع، وفرق بين هذا وبين المسألة الأولى وهو إذا باع الفلوس بدرهم، بأن هناك لو اختار قيمة الفلوس يمكن فيها الربا، وهنا لا يتمكن في المسألتين جميعاً إذا لم تكسد الفلوس، غير أن قيمتها غلت أو رخصت فلا يبطل البيع وعليه أن ينقد مثل العدد الذي أوجبه العقد ولا ينظر إلى القيمة انتهى. والمقصود مما نقلناه آخر فانه نص في مسألتنا، وإنما أوردنا جميع كلامه لقوله وفي المسألتين جميعاً إذا لم تكسد

١ - أبو يوسف: ١٣ - ١٨٢ هـ - ٧٣١ - ٧٩٨ م يعقوب بن ابراهيم بن حبيب الأنصاري الكوفي البغدادي صاحب الإمام أبي حنيفة، وتلميذه، وأول من نشر مذهبه كان فقيهاً علامة من حفاظ الحديث، ولد بالكوفة، وتفقه = بالحديث، والرواية ثم لزم أبا حنيفة فغلب عليه الرأي، وهو أول من دعي قاضي القضاة، ويقال له: قاضي قضاة الدنيا، وأول من وضع الكتب في أصول الفقه، على مذهب أبي حنيفة. وكان واسع العلم بالتفسير والمغازي وأيام العرب. من كتبه «الخراج - ط» و«الآثار - ط» وهو مسند أبي حنيفة و«النوادر» و«اختلاف الأمصار» و«أدب القاضي» و«الأمال في الفقه» و«الرد على مالك بن أنس» و«الفرائض» و«الوصايا» و«الوكالة» و«اليسوع» و«الصيد والذبائح» و«الغصب والاستبراء» و«الجوامع» في أربعين فصلاً، ألفه ليحيى بن خالد البرمكي. الزركلي: الأعلام ج ٨، ص ١٩٣. دائرة المعارف الإسلامية ج ٨، ص ١٢٣.

الفلوس إلى آخره، وهو مما يحوج إلى معرفة المسألتين والمراد بها مسألة بيع الفلوس مما يشاركها في علة الربا، وهو الدرهم لأن الفلوس عندهم ربوية كالدرهم، وهي المسألة الأولى، ومسألة بيعها بما يشاركها في علة الربا كالفاكهة ونحوها، وهي المسألة الثانية، والظاهر أن مرادهم بالكساد بطلان المعاملة بها أصلاً.

وجعل قيمة كسادها تغير قيمتها بالغلاء والرخص يعني مع بقاء التعامل بها كما في مسألتنا، ولم يحك خلافاً في هذه القسمة بل جزم بأن الذي عليه أن ينقد مثل العدد الذي أوجبه العقد، وأنه لا ينظر إلى القيمة حتى لا يلزمه أن يدفع مثل ما وقع به التعامل الآن بعد التغير، نبدأ بنائب السلطان وهو على حساب كل أربعة أفلس بثمان درهم، وإنما حكى الخلاف في الكساد هل هو بمنزلة الهلاك حتى يكون قبل القبض مبطلاً للعقد، أو بمنزلة العيب حتى لا يبطله، بل يكون مثبتاً للخيار، والظاهر أن الأول هو الذي حكاه المتولي عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى والذي نقله النووي رحمه الله تعالى في شرح المذهب عن جمهور أصحابنا من القطع بأنه لا ينفسخ البيع وأنه لا خيار يقتضي أن إبطال السلطان المعاملة بالنقد لا يكون بمنزلة الهلاك ولا بمنزلة

العيب، وإنه على الوجه الذي حكاه البغوي والرافعي من ثبوت الخيار يترك منزلة العيب والله أعلم. وفي كتاب الخلاصة في الفتاوى^(١) للحنفية ولو رخص العد إلى..

قال الشيخ الإمام ظهير الدين^(٢): لا يعتبر هذا، ويطالب بما وقع عليه العقد بذلك العيار الذي كان وقت البيع. قال في الخلاصة^(٣) أيضاً وفي المنتقى^(٤): إذا غلت الفلوس قبل القبض أو رخصت، قال أبو يوسف رحمه الله: قولي، وقول أبي حنيفة رحمه الله تعالى في ذلك سواء، وليس له غيرهما، ثم رجع أبو يوسف وقال عليه قيمتها من الدراهم يوم وقع عليه البيع، أو يوم وقع القبض، وهو قول أبو يوسف الآخر، وعليه الغنوي^(٥)، هكذا انتهى.

١ - الخلاصة في الفتاوى: كتاب للحنفية.

٢ - ظهير الدين... ٦١٩ هـ - ١٢٢٢ م محمد بن أحمد بن عمر البخاري، أبو بكر ظهير

الدين فقيه حنفي كان المحتسب في بخارى من كتبه «الفتاوى الظهيرية - خ». الزركلي:

الأعلام ج ٥ ص ٣٢٠. النعيمي: الدارس في تاريخ المدارس ج ٢ ص ٢٨٧.

٣ - الخلاصة: كتاب لظهير الدين محمد بن أحمد بن عمر البخاري أبو بكر.

٤ - المنتقى: كتاب للباجي، سليمان بن خلف بن سعد التجيبي القرطبي أبو

الوليد.

٥ - الغنوي: الإمام أبو اسحاق، إبراهيم بن محمد بن محرز الغنوي الرقي الفقيه

الشافعي الصوفي. ولد سنة ٤٥٩ هـ ١٠٦٦ م، سمع رزق الله التميمي، وعبد المحسن

فأبو يوسف رحمه الله تعالى لم يقل في رجوعه عن قوله الأول الذي أوقف فيه أبا حنيفة إن عليه فلوساً على حسب ما صارت إليه بالرخص كما أفتى به بعض الحنيفة بعد أن حكى الخلاف فيما إذا كسدت الفلوس قبل القبض: إنما قيد بالفساد لأنها إذا غلت أو رخصت كان عليه أداء المثل بالاتفاق، كذا في شرح الطحاوي وغيره انتهى.

وقال الإمام أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي الحنبلي^(١) رحمه الله تعالى في كتاب الكافي في باب القرض: فإن أقرضه فلوساً، أو مكسرة فحرمها السلطان، وتركك المعاملة بها، فعليه قيمتها يوم أخذها، نص عليه، لأنه معنى منع اتفاقها فأشبهه تلف أجزائها، فإن لم يترك

الشيحي، ومحمد بن بكران الشامي، وتفقه على الغزالي. وروى عنه السمعاني، وأبو اليمن الكندي، وأبو حفص بن طبرزد. مات ببغداد سنة ٥٤٣هـ ١١٤٨م. وكان صدوقاً. الذهبي: سير أعلام النبلاء ج ٣٠ ص ١٧٥ - ١٧٦.

١ - أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي الحنبلي ٥٤١ - ٦٢٠هـ ١١٤٦ - ١٢٢٣م عبد الله بن أحمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي أبو محمد موفق الدين فقيه من أكابر الحنابلة له تصانيف منها «المغنى - ط» شرح به مختصر الخرق في الفقه و«روضة الناظر - ط» في أصول الفقه، و«المقنع - ط» و«العمدة». النعيم: المدارس في تاريخ المدارس ج ١ ص ٤٨. الزركلي: الأعلام ج ٤ ص ٦٧.

المعاملة بها لكن رخصت، فليس له إلا قبلها، لأنها لم تتلف إنما تغير سعرها، فأشبهت الحنطة إذا رخصت. انتهى.

والبيع مثل القبض وليست هذه المسألة في كتاب العيون للحنيفة^(١) كما زعم بعضهم، فإني لم أرها فيه، وإنما المسطور فيه مسألة كساد الفلوس، فظهر لك مما حكيناه أن المذاهب الثلاثة متفقة على أن البائع أو المقرض بأن يدفع له الفلوس على حساب ما صارت إليه بعد العقد، بسبب مناداة نائب مولانا السلطان عليها، وكيف يجوز ذلك إلى جهالة قدر الثمن جملةً وتفصيلاً عند العقد، وما أحسب أن أحداً يذهب إلى ذلك، وقد قال أصحابنا: فيما إذا قال: اشتريت بمئة وباعه مرابحة، ثم عاد، وقال غلطت، وإنما هو مئة وعشرة، وصدقه المشتري وجهين. البطلان على ما صححه الرافعي تبعاً لإتمام أن إمضاء البيع متعذر، فإن العقد لا يحتمل الشهادة، وأما النقصان فهو معهود بذلك الإرث، فإن قلت كانت الشهود قد اعتادوا في حالة رواج الفلوس الجدد وغلبتها، وأن يكتبوا في الوثائق بالفلوس الجدد الرائجة كذا وكذا، فإن قلت إن الدراهم حقيقية فيما كان مضروباً من الفضة الخالصة أو المغشوشة، فكيف يصحّ، تفسير الدراهم بالفلوس ؟ قلت لا

١ - كتاب العيون للحنفية.

ينافي ذلك استعماله بطريق المجاز فيما ذكر، فهو من باب مجاز الحذف، وهو مجاز شائع مشهور كقوله تعالى: ((واسأل القرية التي كنّا فيها))^(١) أي أهلها، فالتقدير من مقدر الدراهم بالفلوس الجدد، فإن قلت: قد شاع من الاستعمال وكثر جداً أن يقال درهم فلوس فما وجه تصحيح هذه العبارة؟ قلت: هو من ذلك اضطراد قرض، قبض من محدد تقديره مقدراً ومقوم درهم فلوساً أو نحو ذلك فإن قلت: قال العمراني في البيان: ولو قال بعتك بألف درهم من صرف عشرين بدينار لم يصح، لأنّ المسمّى هي الدراهم وهي مجهولة فلا تصير معلومة بذكر قيمتها، قال: وإن كان نقد البلد صرف عشرين بدينار لم يصح أيضاً لأنّ السعر يختلف، ولا يختص ذلك بنقد البلد.

قال ابن الصبّاغ وهكذا يفعل الناس اليوم يسمّون الدراهم، ويتبايعون بالدنانير، ويكون كل قدر من الدراهم معلوم عندهم ديناراً، قال: وهذا البيع باطل لأنّ الدراهم لا يعبر بها عن الدنانير حقيقة ولا مجازاً، ولا يصح البيع بالكناية، هذا ما نقله صاحب البيان، فلتكن مسألتنا كذلك، لأنهم يعبرون بالدراهم عن الفلوس، ويسمون عدداً خاصاً من الفلوس

١ - سورة يوسف: الآية ٨٢.

معلوم عندهم درهماً، وإذا كانت الدراهم يعبر فيها عن الدنانير حقيقة ولا مجازاً مع تشاركهما في النقدية، وفي كونهما ربويين باتفاق وفي وجوب الزكاة في عينهما، وفي كونهما ثَقُومٌ بهما الأشياء، وجوهري الأثمان فالفلوس أولى بأن لا يطلق عليها الدراهم لا حقيقةً ولا مجازاً.

قلت: والجواب من وجوه أما أولاً: فلأن النووي رحمه الله تعالى قال في شرح المهدب بعد حكاية ما حكيناه عن صاحب البيان، وما نقله صاحب البيان ضعيف، وحينئذ فلا معول عليه، وأما ثانياً: فلأنه بنى البطلان على أن البيع لا يصح بالكناية، والصحيح صحته بها كما اتفق عليه الشيخان، وأما ثالثاً: فلأنه بنى البطلان على أن الدراهم لا يعبر بها عن الدنانير لا حقيقة ولا مجازاً، قال النووي رحمه الله تعالى بعد قوله: والأصح صحة البيع بالكناية، وعلى هذا إذا عبر بالدنانير عن الدراهم صح يعني بطريق المجاز كقولك في عشرين درهماً مثلاً هذه ديناراً إذا كان ذلك هو صرفها إلى هذه صرف دينار، فهو أيضاً من مجاز الحذف، وأما رابعاً: فلأن قوله: بعتك بألف درهم من صرف عشرين دينار، فقال فيه: إما أن تكون دراهم البلد حين العقد متفاوتة الصرف، أو لا تختلف، فإن كانت متفاوتة الصرف فهي مجهولة الصفة،

أو القدر، لأن تفاوت صرفها إنما هو بتفاوت صفاتها وأقدارها، ولأن القيمة كما أسلفنا ما ينتهي إليه رغبات الناس، فتتفاوت بحسب تفاوت رغباتهم، وقوله: بعتك بألف درهم من الفلوس الجدد ليس كقولك جئتكَ بألف درهم من صرف عشرين دينار بهذا الاعتبار، لأن المقصود الفلوس وتقدير اعتدادها بالتعبير عنها بالدرهم على وجه الاختصار، ويقابل كل درهم منها عدد محدود معلوم حالة العقد، فإذا كان ما يقابل الدراهم أربعة وعشرين فلساً وكأنه قال: بعتك بأربع وعشرين ألف فلس فالدرهم المعبر به عن الفلوس لا جهالة فيه، لأنه يقابل بأربعة وعشرين فلساً فصار ذلك بمنزلة قولك: بعتك إياه بعشر عشرات من الفلوس، وإن كانت دراهم البلد حين العقد لا يتفاوت صرفها، بل صرف كل عشرين درهم دينار فلا يسلم البطلان لأنه وصفها بوصف لا يفترق الحال بين ذكره وعدم ذكره فهو كما لو قال: بعتك بكذا من النقد المضروب، أو من الدراهم المضروبة، أو وصف النقد المعقود به كما يستغني عن الوصف به بأن لم يكن في البلد سوى ذلك النقد، أو كان ما وصفه هو الغالب وتعليقه بأن السعر يختلف خلاف فرض المسألة وتعليقه، بأن ذلك لا يختص بنقد البلد لا يضر، لأن العبرة ببلد العقد، ولئن سلمنا البطلان

فالفرق لائح بين قوله بعتك بألف درهم صرف عشرين بدينار، وبين قوله: بعتك بألف درهم من الفلوس الجدد، فإن الدنانير المعبر عنها بالدراهم ليست هي المقصودة ثمناً، وإنما المقصود الدراهم المسماة، غير أنه قدرها بما ليس مقصوداً بالعقد، وهو مما يتقوم به، وفي قوله: بألف درهم من الفلوس الجدد المقصود إنما هو الفلوس، وليست الدراهم المعبر بها بالفلوس مقصودة، فإن قلت: فإذا باعه بدراهم، ولم يعتبرها بالفلوس، فعلى من يحمل؟ قلت لا يحمل على الفلوس لما تقرر من كون إطلاق الدراهم على الفلوس مجازياً، فلا يحمل عليها إلا بقرينة التقييد بها لفظاً، وأما عند عدم القرينة فيتعين الحمل على الحقيقة، وهي الفضة المضروبة نعم تصير مترددة بين البندقية العددية^(١) وهي الموازنة المعهودة، والظاهر الحمل على الموازنة دون البندقية، لأن الغالب الموازنة والله أعلم.

١ - البندقية العددية: النقود الذهبية البندقية هي النقود الإيطالية أطلق على النقود البندقية عدة تسميات هي الدوكة، والأفرنتي، والمشخصة، ويرجع تداول هذه النقود في القاهرة إلى سنة ٧٩٠هـ ١٣٨٨م حينما كان يصل منها سنوياً في أواخر القرن الرابع عشر الميلادي، حوالي ٦٠٠,٠٠٠ دوكة، ووصلت هذه الكمية إلى ثلاثة أضعافها في القرن الخامس عشر الميلادي، وزاد تداول هذه النقود، وأصبحت أكثر تداولاً، وانتشاراً عن غيرها من النقود الذهبية الأخرى في سنة ٨٠٠هـ ١٣٩٧م عندما تداولت في أكثر مدائن

تنبيه: ما ذكرناه في البيع يجري مثله في القرض والإجارة وغيرها من المعاملات.

فائدة: قال أبو عمرو بن الصلاح رحمه الله تعالى: المفتون قسمان، مستقل وغيره، ثم بين المستقل وهو شيء قد عدم من إحصار ((تلك أمة قد خلت))^(١) والقسم الثاني المفتي الذي ليس بمستقل، قال ومن دهر طويل عدم المفتي المستقل، وصارت الفتوى إلى المنتسبين إلى أئمة المذاهب المتبوعة، والمفتي ينتسب أربعة أحوال: إحداها أن لا يكون مقلداً لإمامه لا في المذهب ولا في دليله لاتصافه بصفة المستقل، وإنما ينسب إليه لسلوكه طريقته في الاجتهاد، ثم حكى من قال ذلك من أئمة أصحابنا، ثم قال ودعوى انتفاء التقليد عنهم مطلقاً لا يستقيم، ولا يديم المعلوم من حالهم أو حال أكثرهم، قال ثم فتوى المفتي في هذه الحالة كفتوى المستقل في العمل بها والاعتداد بها في الاجتماع والخلاف، قال الأذرع رحمه الله: وهذا شيء قد انطوى أيضاً.

الأنباط - القاهرة، وجميع أرض الشام، وعامة بلاد الروم والحجاز واليمن حتى صارت النقد الرابع. النبواي: النقود الإسلامية ص ٢٣٥.
١ - سورة البقرة: الآية ١٣٤.

الحالة الثانية: أن يكون مجتهداً معداً في مذهب إمامه مستقلاً بتقدير أصوله بالدليل غير أنه لا يتجاوز في أدلته أصول إمامه وقواعده، وشرطه كونه عالماً بالفقه وأصوله، وأدلة الأحكام تفصيلاً، بصيراً بمسالك الأقيسة والمعاني، تام الارتياض في التخريج والاستنباط بإلحاق ما ليس منصوصاً لإمامه بأصوله، ولا يعرى عن ثوب تقليد له لإخلاله ببعض أدوات المستقل، إلى أن قال: وهذه صفة أصحاب الوجوه وعليها كان أئمة أصحابنا أو أكثرهم.

الحالة الثالثة: أن لا يبلغ رتبة أصحاب الوجوه لكنه فقيه النفس، حافظ مذهب إمامه عارف بأدلتها، قائم بتقريرها، يصور ويحرر، ويقول، ويعمل، ويزيد، ويرجح، لكنه قصر عن أولئك لقصوره عنهم في حفظ المذهب، أو الارتياض في الاستنباط، أو معرفة الأصول أو نحوها من أدواتهم، وهذه صفة كثير من المتأخرين إلى أواخر المئة الرابعة، المصنفين الذين رتبوا المذهب وحرروه، وصنفوا فيه تصانيف فيها معظم اشتغال الناس اليوم، ولم يلحقوا الذين قبلهم في التخريج.

الحالة الرابعة: أن يقوم بحفظ المذهب، ونقله، وفهمه في الواضحات، والمشكلات، ولكن عنده ضعف في تقرير أدلته، وتحرير أقيسته، فهذا يعتمد نقله، وفتواه فيما يحكيه

من مسطورات مذهبه من نصوص إمامه، وتفريغ المجتهدين فيه، وبما يجده منقولاً إن وجد في المنقول معناه، بحيث يدرك بغير كثير فهم، أنه لا فرق بينهما، جاز إلحاقه والفتوى به، وهكذا ما يعلم أدراجه تحت ضابط ممهّد في المذهب، وما ليس كذلك يجب إمساكه عن الفتوى فيه، وشرط كونه فقيه النفس ذا حظ وافر من الفقه.

قال أبو عمرو: وينبغي أن يكن في حفظ المذهب في هذه الحالة والتي قبلها يكون المعظم على ذهنه وتتمكن له رتبة على فن الوقوف على الباقي على قرب. قال النووي رحمه الله تعالى: فهذه الأصناف من المفتين، وكل صنف منها يشترط فيه حفظ المذهب، وفقه النفس فمن تصدى للفتوى، وليس بهذه الصفة فقد باء بأمر عظيم، انتهى.

قلت: ولعمري أن الحالة الرابعة التي هي أدنى المراتب قلّ من تحلى بها في عصرنا ممن تصدى للإفتاء، فلا حول ولا قوة إلا بالله.

وكتب الشيخ أبا عمرو، وأثبت حالة خامسة على طريق الرخصة بحسب همم أهل هذا العصر، وقصور قواهم عن بلوغ هذه الرتبة الرابعة، وإلا فقد تكاد تجد مفتياً بالشرط الذي اعتبره في المرتبة الرابعة لكن ما أفتينا به في الفلوس من كون

اللازم إقباض الثمن أو الأجرة، أو المقترض بحسب ما كان التعامل به يوم العقد لا على حساب ما حدث بعد ذلك من التغيير^(١)، وإن لم يكن منصوفاً عليه بعينه فهو من قبيل ما وجد في المنقول معناه بحيث يدرك بغير كثير فكر إنه لا فرق بينهما، أو أنه أولى من المنقول بحكمة، والله أعلم. فإن قلت ما أفيتت به في المسألة، هل تقول إنه مذهب الشافعي رضي الله تعالى عنه، والحال أنه لا نص له فيها.

قلت: لا أقول إنه مذهب الشافعي رضي الله تعالى عنه بل أقول إنه مقتضى مذهب الشافعية رضي الله تعالى عنهم، وقد قال الإمام أبو الحسن السبكي^(٢) رحمه الله تعالى في جواب

١ - الدنانير المسكوكة: نوعان ما يتعامل به وزناً، وما يتعامل به معاددة، ففي السنوات الأولى لحكم المالك حدثت تغييرات هامة في السياسة النقدية ترجع أهميتها إلى استعمال النحاس بكثرة على حساب الفضة التي قل تداولها، أما الدنانير الذهبية في العصر المملوكي البحري، فكانت تتميز بعبارة مرتفع، واختلاف في أوزانها التي كانت تتراوح ما بين ٥ غرام و ١٥ غرام، ونتج عن هذا الاختلاف في الوزن أن تم التعامل بها بالوزن وليس بالعدد. النبراوي: النقود الإسلامية ص ١٤.

٢ - أبو الحسن السبكي: علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام السبكي الأنصاري الخزرجي، أبو الحسن تقي الدين، شيخ الإسلام في عصره، وأحد الحفاظ والمفسرين المناظرين، وهو والد التاج السبكي، صاحب الطبقات، ولي قضاء دمشق سنة ٧٣٩هـ ١٣٢٨م وياشر القضاء على الوجه الذي يليق به ست عشرة سنة وشهراً، كان شيخه ابن الرفعة يعامله معاملة الأقران، ويبالغ في تعظيمه، مصنفاته تزيد على المائة

المسألة التاسعة والثلاثون من المسائل الحلبية: وأما من سئل عن مذهب الشافعي مصرحاً بإضافته إلى مذهب الشافعي، ولم يعلم ذلك منصوباً للشافعي ولا مخرجاً من منصوباته فلا يجوز ذلك لأحد، بل اختلفوا فيما هو مخرج هل يجوز نسبته إلى الشافعي أولاً.

واختيار الشيخ أبو اسحاق أنه لا ينسب إليه، وهذا في القول المخرج، وأما الوجه فلا يجوز نسبته بلا خلاف.

نعم إنه مقتضى مذهب الإمام الشافعي، أو من مذهبه بمعنى إنه من قول أهل مذهبه، والمفتي يفتي به إذا ترجح عنده لأنه من قواعد الشافعي، ولا ينبغي أن يقال قال الشافعي إلا لما وجد منصوباً له، وأنه يكون، قال به أصحابه أو أكثرهم، أما ما كان منصوباً وقد خرج عنه الأصحاب، إما بتأويل وإما بغيره فلا ينبغي أن يقال أنه مذهب الشافعي، لأنه تجنب الأصحاب له يدل على ريبة في نسبته إليه، وما اتفق عليه الأصحاب، وقالوا إنه ليس بمنصوص يتسوغ تقليدهم فيه،

والخمسین، وفي آخر عمره استعفى من القضاء، ورجع إلى مصر متضعفاً، فأقام فيها دون العشرين يوماً، وتوفي في جمادى الآخرة سنة ست وخمسين وسبعمائة. من تصانيفه = «الدر المنتظم في تفسير القرآن العظيم» و«الابتهاج في شرح المنهاج» و«تكملة شرح المهذب» وغيرها. الزركلي: الأعلام ج ٤ ص ٣٠٢.

ولكن لا يطلق إنه مذهب الشافعي، بل مذهب الشافعية، وما اتفقوا عليه ولم يعلم هو منصوص له أم لا يسوغ اتباعهم فيه، ويسهل نسبته إليه، لأن الظاهر من اتفاقهم أنه قال به انتهى. وهذا القدر الذي أوردناه كاف في حصول الغرض وبالله المستعان، وعليه التكلان، والحمد لله أولاً وآخراً وباطناً وظاهراً، نسأل الله سبحانه وتعالى الفوز بأن نموت على الإسلام بجاه محمد خير الأنام عليه أفضل الصلاة وأزكى السلام، وعلى آله وصحبه السادة الكرام.

اللهم اغفر لكاتبها وقارئها ولستمعها، ولن طالع فيها، وإن لم يعرف معناها ولن دعا لهم بالمغفرة، ولسائر المسلمين، والحمد لله رب العالمين، وكان الفراغ من كتابتها يوم الثلاثاء المبارك ثاني عشر من ربيع الأول من شهور سنة إحدى وستين وألف على يد العبد الفقير علي بن الحاج سالم بن موسى ابن سالم بن ناصر الدين البدوي المدني^(١) بلداً، المحلي شهرة، الشافعي مذهباً، البرهاني خرقة غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين أجمعين آمين آمين.

١ - علي بن الحاج سالم بن موسى بن ناصر الدين البدوي المدني: لم أقف على ترجمة له في المصادر والمراجع المتوفرة حالياً.

وشيخنا وقدوتنا إلى الله تعالى مولانا شيخ الإسلام مولانا
السيد علي الأجهوري^(١) فسح الله في مدته في تفسير قوله تعالى
((إنما يعمر مساجد الله... إلخ)) الآية.^(٢)

تفسير قول الله تعالى: ((إنما يعمر مساجد الله... إلخ))
الآية للشيخ علي الأجهوري المالكي رحمه الله تعالى آمين.

-
- ١ - علي الأجهوري: ٩٦٧ - ١٠٦٦هـ ١٥٦٠ - ١٦٥٦م علي بن محمد بن عبد
الرحمن بن علي أبو الرشاد نور الدين الأجهوري فقيه مالكي من العلماء بالحديث مولده
ووفاته بمصر، من كتبه «شرح الدر السنية في نظم السيرة النبوية» مجلدان، و«النور الوهاج
في الكلام على الإسراء والمعراج» -خ- و«شرح رسالة أبي زيد» -خ- فقه و«الأجوبة
المحررة لأسئلة البرة» -خ- فقه و«المغاربة وأحكامها» -خ- و«مواهب الجليل» -خ- في
شرح مختصر خليل فقه و«غاية البيان» -خ- في إباحة الدخان، و«شرح منظومة
العقائد» -خ- في التوحيد و«الزهرات الوردية» -خ- مجموعة فتاويه جمعها أحد تلاميذه
و«فضائل رمضان» -ط- شرح فيه آية الصوم و«شرح مختصر ابن أبي جمرة» -خ- في
الحديث و«مقدمة في يوم عاشوراء» وغير ذلك. الزركلي: الأعلام ج ٥ ص ١٣.
- ٢ - سورة التوبة: الآية ١٨.

فهرس الأعلام

ابن أبي الدم ٦١

ابن اسحاق: إبراهيم بن أحمد أبو اسحاق المروزي ٦٩، ١٠١

ابن حجر العسقلاني ١٩

ابن حنبل: أحمد بن حنبل ٧٨ - ٨١

ابن عباس: عبد الله بن عباس ٧٩

ابن كج: أبو القاسم يوسف بن أحمد بن كج الدينوري ٦٩

ابن المنذر: محمد بن إبراهيم المنذر ٨٣

ابن الهائم: أحمد بن محمد بن عماد الدين بن علي المقدسي شهاب الدين

أبو العباس ٣٥، ٢٨، ٢٧، ٢٦، ٢٣، ٢١، ٢٠، ١٩، ١١، ٩، ٣

أبو ثور: فهي من فهم بن عمرو بن قيس ٧٢

أبو جعفر الطحاوي: أحمد بن محمد ٩١، ٨٧

أبو الحسن السبكي: علي بن عبد الكافي ١٠١

أبو الحسن اللخمي: علي بن محمد الريمى ٨٥

أبو حنيفة ٩١، ٩٠، ٧٧، ٧٢، ٦٩، ٦٧

أبو عبيد القاسم بن سلام ١٥

أبو عمرو بن الصلاح: عثمان بن عبد الرحمن ١٠٠، ٩٩، ٩٧، ٥٣، ٥٢

أبو الفضل محمد بن أحمد ٨٧

أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي الحنفي ٩٢
أبو منصور بن الصباغ: أحمد بن محمد بن محمد ٥٢، ٥٤، ٥٥، ٩٤
أبو نصر: عبد السيد بن محمد بن عبد الواحد ٥٢
أبو الوليد الباجي ٨٦
أبو هريرة: عمير بن عامر ٧٩، ٨٠
أبو يوسف: يعقوب بن إبراهيم ٨٨، ٩١، ١٥
الأذرعي: أحمد بن حمدان بن أحمد بن عبد الواحد ٦٤، ٩٨
الأسنوي: عبد الرحيم بن الحسن ٤٨، ٥٠، ٥٤، ٥٨، ٦٣، ٧١
الأشرف قاتيباي ٢٢
إمام الحرمين: عبد الملك بن عبد الله الجويني ٧٤
البدر العيني ١٩
برسباي ١٧ - ٢٢
برقوق ٢٠ - ٢١
بطرس الأول ٨
البغوي: الحسين بن مسعود بن محمد الفراء ٥٤، ٥٨، ٦٠، ٩٠، ٨٢
البلعاوي ٤٨
جريشام ١٨
حاجي بن شعبان ٢١
الحجاج بن يوسف الثقفي ١٥
الحسين بن محمد بن أحمد المروزي ٥٢، ٥٨
حميد بن زنجويه ١٥
ذو القادر ٨

الرافعي: عبد الكريم بن محمد ٤٣، ٤٦، ٤٧، ٥٠، ٥٤، ٥٥، ٥٨،

٦٠، ٦١، ٦٨، ٦٩، ٧١، ٨١، ٨٢، ٨٤، ٩٠

الشافعي ٦٣، ٧٩، ٨٣، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢

شمس الدين الهروي ٢٧

الشيخين: بخاري ومسلم ٥٧، ٧٢، ٧٣، ٩٤،

شيخ الشافعية: أبو عبد الله شمس الدين محمد القرقيشندي ٤٠،

القرمالي ٨

الصيرفي: ابن الخطيب الجوهري بن داود محمود بن أحمد ١٩

ظهير الدين أحمد بن أحمد بن عمر ٩٠

عبد الرحمن بن زيد بن أسلم ٧٩

عبد الرحمن بن مأمون النيسابوري = المتولي ٤٧

عبد الملك بن مروان ١٥

عكرمة بن عبد الله البربري ٧٩

علي الأجهوري ١٠٣، ١٠٤

علي بن الحاج سالم بن موسى بن سالم ١٠٣

عمز ٥٢

العمراني: يحيى بن سالم ٥٧، ٥٩، ٩٣

الغزالي: أبو حامد محمد بن محمد ٦٨، ٥٠

الغنوي: إبراهيم بن محمد بن محرز الغنوي ٩١

فاطمة ٥٤، ٥٥، ٥٦

فرج بن برقوق ١٧، ٢٣

القرمالي ٨

القفال: أبو بكر عبد الله بن أحمد المروزي ٦٠

القمني ٢٧

اللقيمي ٤٨

لوزنان ٨

لويس التاسع ٥

مالك بن أنس ٤١ ، ٨٦

الماوردي: علي بن محمد بن حبيب ٤٤ ، ٧٨

المتولي ٤٧ ، ٥٠ ، ٥٩ ، ٧٦

محب الدين ٢٧

محمد صلى الله عليه وسلم ١٠ ، ٣٧

محمد بن قلاوون ٦

المستظهري الشاشي: محمد بن أحمد بن الحسين ٧١

المقريري: ٧ ، ٩ ، ١٧ ، ١٨

المؤيد شيخ ١٧ ، ٢٢

نوروز ٢٧

النووي: يحيى بن شرف بن مري ٤٣ ، ٤٦ ، ٥١ ، ٥٥ ، ٨١ ، ٨٢ ، ٨٤ ،

٩٠ ، ٩٤ ، ٩٥

يحيى بن آدم القرشي ١٤

فهرس الجماعات

الأتراك العثمانيون ٢١

أرمن ٥

الاسبتارية ٦

أوربيون ٨

أهل السنة ٤١، ٧٧، ٧٩، ٨١

البابوية ٥، ٦، ٨

بني آدم ٧

بني أمية ١٥، ١٧

الحنابلة ٢٣، ٤١

الحنفية ٢٣، ٢٧، ٤١، ٩٠، ٩٢

الخراسانيون ٥١

الشافعية ٢٣، ١٠٢

شيوخ المقدسة ٢٧

الصليبيون ٥، ٦

العباسيون ١٦

العراقيون ٥٤

العرب ٨٠
الفقهاء ١٤ ، ٢٠
الفلاحون ٢٢
مالكية ٢٣
المحدثون ١٤
المسلمون ٩ ، ١٠٢
المفول ٥ ، ٦
الممالك ٥ ، ٦ ، ٨ ، ٩ ، ١٧ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢
الممالك البحرية ٨
الممالك الجراكسة ٨ ، ١٧
النواب ٢٣ ، ٣٩ ، ٤٠

فهرس الأماكن

- الاسكندرية ٨
- آسية الصغرى ٨
- أضاليا ٨
- أوروبا الغربية ٨، ٥
- إيطاليا ٦
- حمص ٥
- حلب ٢٣، ٣٩
- دمشق ٥، ٢٣، ٣٩
- رودس ٦
- الشام ٥، ٧، ٨، ٩، ٢١، ٢٧
- شقحب ٥
- طرابلس ٨
- العراق ٥٤
- عين جالوت ٥
- فلسطين ٢٣، ٢٧
- القاهرة ٥، ٧، ٢٦
- قبرص ٦، ٨
- القدس ٩، ٢٣، ٢٧، ٢٨، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٨
- كيليكية ٥

المدرسة الصلاحية ٢٧

المسجد الأقصى ٢٨

مصر ٥، ٧، ٨، ١٧، ١٨، ٢١، ٢٧، ٣٧

مقبرة ماملا ٢٧

مكة ٤٨، ٥٥، ٨٠

المنصورة ٥

ميناء إياس ٨

هراة ٢٧

فهرس الآيات القرآنية

- إنما يعمر مساجد الله .. ١٠٣ ، ١٠٤
- تلك أمة قد خلت .. ٩٧
- وأسأل القرية التي كنا فيها .. ٩٣
- يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول ٧٩

فهرس الأحاديث الشريفة

من أطاعني فقد أطاع الله ومن يعصني .. ٨١

جريدة المصادر والمراجع

- ١ - ابن الأثير: (عز الدين أبي الحسن علي بن أبي الكرم)، أسد الغابة في معرفة الصحابة، دار إحياء التراث العربي بيروت، لبنان.
- ٢ - الأسنوي: (عبد الرحيم جمال الدين)، طبقات الشافعية. بيروت - دار الكتب العلمية، ط ١، ١٩٨٧م.
- ٣ - البخاري: (أبو عبد الله محمد بن إسماعيل) صحيح البخاري، ضبط مصطفى البغا، سورية، مطبعة الهندي.
- ٤ - ابن بكرة: (منصور)، كشف الأسرار العلمية بدار الضرب المصرية، تحقيق عبد الرحمن فهمي، لجنة إحياء التراث الإسلامي، الجمهورية العربية المتحدة.
- ٥ - البلاذري: (أبي الحسن)، فتوح البلدان، عني بمراجعته والتعليق عليه رضوان محمد رضوان، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٧٨م.
- ٦ - الحكيم: (أبو الحسن علي بن يوسف)، ضوابط السكة، تحقيق حسين مؤنس، مطبعة الدراسات الإسلامية، مدريد ١٩٦٠م.

- ٧ - دائرة المعارف الإسلامية: نقلها إلى العربية أحمد الشنتاوي،
ابراهيم زكي خورشيد، عبد الحميد يونس، راجعها من قبل
وزارة المعارف محمد مهدي علّام ١٩٣٣م.
- ٨ - الذهبي: (محمد بن أحمد بن عثمان)، سير أعلام النبلاء
تحقيق، مجموعة من الأساتذة بإشراف شعيب الأرناؤوط،
مؤسسة الرسالة بيروت.
- ٩ - الرئيس: (محمد ضياء)، الخراج والنظم المالية للدولة
الإسلامية، دار الأنصار القاهرة ط٤ ١٩٧٧م.
- ١٠ - الزركلي: (خير الدين)، الأعلام، دار العلم للملايين ط١٠.
- ١١ - زكار: (سهيل)، فلسطين في عهد المماليك (في الموسوعة
الفلسطينية الدراسات العامة).
- ١٢ - أبو السعود: (محمود)، خطوط رئيسية في الاقتصاد
الإسلامي، نشر الاتحاد الإسلامي للمنظمات الطلابية،
الكويت، ط١ ١٩٧٨م.
- ١٣ - ابن الصلاح: (أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن
الشهرزوري)، مقدمة في علوم الحديث، تحقيق وشرح نور
الدين عتر، دمشق - دار الفكر، ط٣، ١٤٠٤.
- ١٤ - الصيرفي: (علي بن داود)، نزهة النفوس والأبدان في تواريخ
أهل الزمان، القاهرة، ١٩٧٠م.

- ١٥ - عامر: (محمود)، المكايل والأوزان والنقود، مطبعة ابن حيان، دمشق ١٩٩٧م.
- ١٦ - ابن عبد الظاهر: (محي الدين)، الروض الزاهر في سيرة الملك الظاهر، الرياض ١٩٧٦م.
- ١٧ - العسقلاني: (ابن حجر)، أنباء الغمر بأبناء العمر، تحقيق حسني حبشي، طبعة القاهرة، ١٩٧٢.
- ١٨ - علي: (علي السيد)، القدس في العصر المملوكي، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة، باريس.
- ١٩ - فهمي: (سامح عبد الرحمن)، المكايل في صدر الإسلام، مكة المكرمة.
- ٢٠ - فهمي: (سامح عبد الرحمن)، القيم النقدية في الوثائق المملوكية، مكة المكرمة ط١ ١٩٨٤م.
- ٢١ - ابن قاضي شهاب: (تقي الدين أحمد بن محمد)، طبقات الشافعية، بعناية عبد العليم خان، حيدر آباد، الدكن ١٩٨٧م.
- ٢٢ - القرآن الكريم.
- ٢٣ - القلقشندي: (أبو العباس أحمد بن علي)، مآثر الأنافة في معالم الخلافة، الكويت ١٩٦٤م.
- ٢٤ - القلقشندي: (أبو العباس أحمد بن علي)، صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، وزارة الثقافة، المؤسسة المصرية العامة.

- ٢٥ - كاشف: (سيدة)، دراسات في النقود الإسلامية، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- ٢٦ - ابن كثير: (اسماعيل أبو الفدا)، البداية والنهاية، تحقيق علي شيري، دار إحياء التراث العربي ١٩٨٨م.
- ٢٧ - الكرملي البغدادي: (انستاس)، النقود وعلم النميات، المطبعة العصرية، القاهرة، ١٩٣٩م.
- ٢٨ - مالك: (الإمام مالك بن أنس الحميري الإصبجي)، الموطأ، مطبعة السعادة ١٣٣٢هـ.
- ٢٩ - الماوردي: (أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري البغدادي)، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٨٢م.
- ٣٠ - مجلة الدارة، فصلية محكمة تصدر عن دارة الملك عبد العزيز بالرياض، العدد الثاني، السنة العشرون، ١٤١٥هـ.
- ٣١ - مجير الدين الحنبلي: (عبد الرحمن بن محمد)، الأنس الجليل بتاريخ القدس والخليل، مكتبة المحتسب، عمان، الأردن ١٩٧٣ م.
- ٣٢ - المقرئ: (تقي الدين أحمد بن علي)، إغاثة الأمة بكشف الغمة، نشر محمد مصطفى زيادة، جمال الشيال، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة ١٩٥٧م.

- ٣٣ - المقريري: (تقي الدين أحمد بن علي)، الأوزان والأكيال الشرعية، نشر أولايوس جير هاردوس تاخيسن، في المجلة العلمية المختصة بالوثائق العربية.
- ٣٤ - المقريري: (تقي الدين أحمد بن علي)، السلوك في معرفة دول الملوك، تحقيق، سعيد عبد الفتاح عاشور، مطبعة دار الكتب ١٩٧٢م.
- ٣٥ - ابن منظور: (أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم)، لسان العرب، دار صادر بيروت.
- ٣٦ - موسوعة العلوم الإسلامية والعلماء المسلمين، دار مطابع المستقبل، مؤسسة المعارف، بيروت.
- ٣٧ - النبراوي: (رأفت محمد)، النقود الإسلامية في مصر، القاهرة، ط ٢ ١٩٩٦م.
- ٣٨ - النجدي: (حمود بن محمد بن علي)، النظام النقدي المملوكي، مؤسسة الثقافة الجامعية، الاسكندرية ١٩٩٣م.
- ٣٩ - النعيمي: (عبد القادر بن محمد)، الدارس في تاريخ المدارس، تحقيق ونشر جعفر الحسني، مطبعة الترقى، دمشق ١٩٤٨م.
- ٤٠ - النقشبندی: (ناصر)، الدرهم الإسلامي المضروب على الطراز الساساني، مطبعة المجمع العلمي العراقي بغداد، ١٩٦٩م.

- ٤١ - النقشبندی: (ناصر) والبكري (مهاب درويش)، الدرهم
الأموي المعرب، وزارة الإعلام، العراق ١٩٧٤م.
- ٤٢ - هنتس: (فالتر)، المكايل والأوزان الإسلامية، ترجمة
كامل العسلي، عمان ١٩٧٠م.
- ٤٣ - اليونيني: (قطب الدين)، الذيل على مرآة الزمان، حيدر
آباد، الدكن، الهند ١٩٥٤م.

المحتوى

٥	تقديم
١٣	مقدمة: دراسة المخطوط
٣١	حواشي المقدمة
٣٧	تحقيق المخطوط
٤٣	الباب الأول
٧٧	الباب الثاني
١٠٥	فهرس الأعلام
١٠٩	فهرس الجماعات
١١١	فهرس الأماكن
١١٣	فهرس الآيات القرآنية
١١٤	فهرس الحديث الشريف
١١٥	جريدة المصادر والمراجع